

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٠٩)

**التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى
ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى
فى مصر**

أغسطس ١٩٩٧

التغيرات الهيكلية في مؤسسات
التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل
الزراعي في مصر

المحتويات

رقم الصفحة

أ	المقدمة
١	الفصل الأول : نشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر
١	١ - ١ مقدمة
٢	١ - ٢ الائتمان الزراعى فى القرن التاسع عشر
٣	١ - ٣ الائتمان الزراعى فى القرن الحالى
٢٦	الفصل الثانى : التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية
٢٦	٢ - ١ مقدمة
٢٦	٢ - ٢ تعريف التمويل الريفى
٢٧	٢ - ٣ السياسات والمؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفى
٢٨	٢ - ٤ مشاكل تقديم التمويل الريفى
٢٨	٢ - ٥ التكامل بين الإقراض الريفى والخدمات الزراعية الأخرى
٣٠	٢ - ٦ أهمية بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر
٣٢	٢ - ٧ دور بنوك القرى فى تقديم التمويل الريفى للزراع
٣٧	٢ - ٨ مستقبل التمويل الريفى فى مصر
	الفصل الثالث : تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى
٣٩	بمؤسسات التمويل
٣٩	٣ - ١ المقدمة
٣٩	٣ - ٢ طريقة الدراسة وتحديد المجتمع واختيار العينة
٤٢	٣ - ٣ عرض وتحليل النتائج
٤٦	٣ - ٤ الخاتمة
٥٤	٣ - ٥ إستمارة البحث الميدانى

الفصل الرابع : الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والإئتمان الزراعى فى ضوء التعديلات

٦٢

الميكلمة للإقتصاد المصرى

١ - ٤ السياسة الاقتصادية فىما قبل التسعينات واقعة على البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى.

٢ - ٤ التعديلات الميكلمة ذات التأثير المباشر على نشاط البنك الرئيسى

٦٤

للتنمية والإئتمان الزراعى.

٣ - ٤ الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان

٦٧

الزراعى إتباعها.

الخاتمة والتوصيات

مراجع البحث.

المقدمة

أهداف الدراسة:

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى والحيوى بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، حتى أن الحياه على وجه كوكب الأرض لايمكن أن تستمر إذا توقف النشاط الزراعى، ويمكن إرجاع حتمية وضرورة النشاط الزراعى إلى غايتين أساسيتين هما:

- توفير الاحتياجات المتزايدة للإنسان من الغذاء.
- توفير الكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة، وصدق مقولة أن مصر بلد زراعى - بمعنى أنه النشاط ذات الأولوية الذى يسبق غيره من الأنشطة وتتوافر له مقومات النجاح أكثر من غيره - فإن قطاع الزراعة فى مصر لم يلقى منذ عهد محمد على وحتى يومنا هذا من الاهتمام مايتناسب وهذه الحتمية والأهمية، وضاعت على مصر فرصة كبيرة فى أن تحقق قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قطاع الزراعة، بل أن أكثر المشاكل خطورة فى مصر اليوم هى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتى من إنتاج الغذاء، كما يعانى قطاع الزراعة من الكثير من المشاكل والمعوقات المتزايدة.

من هنا جاءت أهمية دراسة مؤسسات التمويل الزراعى ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر فى ضوء التغيرات الهيكلية الجارية فى ذلك القطاع، باعتبار أن مشكلة التمويل واحدة من أهم المشاكل التى تواجه قطاع الزراعة، وأن لها أبعادها وآثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية على المزارعين والزراعة فى مصر، ومن ثم تستهدف هذه الدراسة التعرف على تطور السياسة الائتمانية فى قطاع الزراعة وتطور الائتمان الزراعى والتمويل الريفى فى مصر، ثم تحليل البعد الاجتماعى فى علاقات القطاع الريفى بمؤسسات التمويل، بالإضافة إلى نظرة عامة على الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى.

أسلوب البحث:

سوف تعتمد هذه الدراسة بالدرجة الأولى على تحليل البيانات التى أمكن الحصول عليها بمايتماشى مع أهداف البحث، وإستخراج المعدلات والنسب المختلفة وإجراء المقارنات بين المتغيرات التى تحتويها.

وكذلك سوف تعتمد بعض أجزاء هذه الدراسة على البحث الميداني حيث يتم جمع البيانات الميدانية عن القرى المختارة لأجراء الدراسة عليها فيما يتعلق بالدور الاجتماعي لمؤسسات التمويل العاملة في الريف المصري.

وبالإضافة إلى هذا فإن هذه الدراسة تعتمد على الأسلوب العلمي والسرد التاريخي لتطور عملية الائتمان في مصر لتحليل التجارب المختلفة التي مرت بها مصر في هذا المجال، وذلك من خلال حصر ومراجعة والاطلاع على المراجع العلمية المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، وكذلك فقد أولت هذه الدراسة قدرا كبيرا من الاهتمام إلى تحليل القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للائتمان الزراعي في مصر في إطار الجانب العلمي النظري من هذه الدراسة. وهكذا فإن هذه الدراسة تجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية.

وقد تم تقييم الدراسة بخاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه من توصيات ونتائج.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة كل من:

الباحث الرئيسي

١- الأستاذ الدكتور/ ثروت محمد علي

الفصل الأول نشأة وتطور الائتمان الزراعي في مصر

٢- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم صديق علي

الفصل الرابع: الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في ضوء:
التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصري.

٣- الدكتور/ بهاء مرسى

الفصل الثاني: التمويل الريفي وتكامله مع الخدمات الزراعية.

٤- الدكتور/ محمد نصر فريد

الفصل الثالث: تحليل البعد الاجتماعي في علاقات القطاع الريفي
بمؤسسات التمويل.

كما ساعد في إعداد هذه الدراسة كباحث مساعد الأستاذ/ أحمد عاطف حسن عبد الناصر.

ويود الباحث الرئيسي أن يتوجه بالشكر إلى فريق البحث على تعاونهم المثمر وما قدموه من جهد، وإلى كل من عاون في إعداد وإستكمال هذه الدراسة.

الفصل الأول
نشأة وتطور الائتمان الزراعى
فى مصر

إعداد
أ.د. ثروت محمد على

الفصل الأول

نشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر^(١)

١-١ مقدمة:

تلعب السياسات الاقتصادية والمالية العامة فى أى دولة الدور الحاسم فى تشكيل وتحديد حجم وأنواع الائتمان بوجه عام فى تلك الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن لكل نشاط إقتصادى خصائصه الخاصة التى تلعب هى الأخرى دورا جوهريا فى تشكيل وتحديد الائتمان الخاص به. ويمثل تمويل الانتاج الزراعى واحدة من أهم المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام لما تنطوى عليه عملية تمويل الانتاج الزراعى من العديد من المخاطر الائتمانية التى تجعل الكثير من المؤسسات المالية عازفة عن إقراض المزارعين، ويمكن إرجاع ذلك للاعتبارات التالية:

- * الانتاج الزراعى عرضة للتقلبات المناخية التى قد يترتب عليها ضياع المحصول ومن ثم احتمالات عدم سداد القروض.
 - * الانتاج الزراعى عرضة للتقلبات الشديدة فى الأسعار بسبب إنعدام المرونة بين العرض والطلب.
 - * دورة الانتاج الزراعى أطول نسبيا عما هو عليه الحال بالنسبة للنشاط التجارى وبالنسبة للكثير من الأنشطة الصناعية.
 - * يتصف الائتمان الزراعى بالسكون حيث لاتصاحبه عادة عمليات مصرفية أخرى كفتح الاعتمادات والتأمين وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لأنواع الائتمان الأخرى، ومن ثم فإن عائده الكلى بالنسبة للبنوك لايتجاوز الفائدة الخاصة به.
- وهكذا فإن الأمر يتطلب وجود إئتمان خاص مميز لسد الاحتياجات التمويلية للأنشطة الزراعية بما يتناسب وخصائص تلك الأنشطة ويتمشى مع مستويات الزراع وأحوالهم. ولقد شهدت السياسات الاقتصادية والمالية فى مصر تحولات حادة على مدى القرنين الأخيرين كان لها تأثيرها على أوضاع الائتمان الزراعى وعدم إستقراره الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدلات التنمية فى قطاع الزراعة وعدم إستقراره. ويمكن تمييز المراحل التالية لنشأة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر على مدى قرنين من الزمن.

(١) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- أحمد محمد أبو الغار "الائتمان الزراعى والتجارى" مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٦٩.

- مراد محمد على وعبد الحكيم شطا "الائتمان الزراعى والتعاونى - الفكر والتطبيق" مطبعة هنوكو، القاهرة، ١٩٩١.

٢-١ الائتمان الزراعى فى القرن التاسع عشر:

١-٢-١ ظهور الائتمان المصرفى:

بعد أن إنتهى محمد على من خصومه السياسيين وإستقرت له الأوضاع كحاكم لمصر، فقد إتجه نحو بناء دولة قوية لتحقيق أطماعه الشخصية فى الاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء إمبراطورية خاصة به، فأولى إهتماما خاصا بالأنشطة الاقتصادية بما يحقق أهدافه وغاياته، فأعطى مشروعات التنمية الزراعية الأفقية والرأسية على السواء إهتماما كبيرا وجعل نفسه المالك الوحيد للأراضى الزراعية (عدا الأوقاف التى تركت للعلماء يديرونها) وصار كل المزارعين إجراء لديه، كما سيطر على عملية تسويق الحاصلات الزراعية، ولم يكن هناك أى شكل من أشكال الائتمان سوى مايعرف بالموايين.

ومنذ أواخر عهد محمد على بدأت أشكال جديدة من الملكية الزراعية فى الظهور، حيث منح أنصاره والمقربين إليه مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية المعفاة من الضرائب، فظهرت بذلك الأبعاديات والاقطاعات والأوسى والدوائر الخاصة وأخذت فى الأزدهار والنمو بعد ذلك وخاصة فى عهد إسماعيل حيث بدأ ما عرف فيما بعد بالاقطاع الزراعى. ومن أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظهر الائتمان المصرفى فى مصر حيث أفتتحت بعض البنوك الأجنبية فروعا لها فى مصر، حيث قامت هذه البنوك القروض للمحاصيل التصديرية، وعلى الرغم من الطبيعة الخاصة لهذه البنوك وسعيها إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح فإنها قد وفرت قدر لا بأس به من رؤوس الأموال التى ساعدت على التقدم الاقتصادى فى مصر، ومع هذا فقد إختفى الكثير من هذه البنوك فى السنوات الأخيرة من ذلك القرن.

١-٢-٢ البنك المصرى والائتمان الحكومى:

وفى عام ١٨٨٠ تأسس البنك العقارى المصرى فى فرنسا حيث أكتسب فى رأسماله مجموعة من الأجانب، وبعد ذلك زيد رأسماله بطرح قدر من الأسهم التى أكتسب فيها كبار رجال المال فى مصر، ولقد اضطلع ذلك البنك بتقديم قروض عقارية طويلة الأجل وخاصة لكبار الملاك برهن الأراضى الزراعية التى فى حيازتهم لصالحه، ولقد أدى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر إلى عجز الكثير من المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، فبدأ البنك فى نزع ملكياتهم سدادا لديونه، ومع هذا فإن البنك العقارى قد ساعد فى تطوير الزراعة المصرية خلال هذه الفترة.

ولما كانت قروض البنك العقارى قاصرة على كبار ملاك الأراضى الزراعية وبضمان هذه الأراضى، بينما إمتنع البنك عن تقديم القروض إلى صغار الملاك والمستأجرين، فقد قامت الحكومة المصرية من جانبها خلال عامى ٩٦ - ١٨٩٧ بتقديم السلف إليهم، ولكن المبالغ التى خصصت لذلك ضئيلة إذا قورنت بالاحتياجات التمويلية لهم، كما أن هذه التجربة لم يكتسب لها النجاح لعدم وجود النظام الائتمانى المناسب للاقراض والسداد على حد سواء.

وكتيجة هذه التجربة فقد إتجهت الحكومة إلى تأسيس بنك خاص يضطلع إلى جانب مزاوله الأنشطة المصرفية بأعمال البنوك المركزية ويكون بمثابة بنك للحكومة، ومن ثم أنشئ البنك الأهلى المصرى، ولقد تضمن النظام الأساسى للبنك الكثير من الوظائف من بينها توجيه الائتمان فى مصر وإقراض الزراع برهن حيازى أو بدون رهن قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية، وتدبير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها، ولقد بدأ بالفعل منذ عام ١٨٩٩ فى الاضطلاع بهذه المهمة، وخلال هذه الفترة كذلك تدخلت الحكومة لدعم عملية الائتمان الزراعى فقدمت للبنك الأهلى ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية. ومما يؤخذ على الائتمان فى كل هذه الفترة أنه كان يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق الربح بغض النظر عن تنمية النشاط الزراعى وسد إحتياجاته التمويلية، بالإضافة إلى تسهيل سيطرة الدول الأجنبية على القطاع الزراعى والتحكم فى إنتاجه(١).

٣-١ الائتمان الزراعى فى القرن الحالى:

١-٣-١ البنك الزراعى المصرى ١٩٠٢ - ١٩٣٦:

تبين للبنك الأهلى من خلال تجربته السابقة فى مجال منح السلف الزراعية زيادة الطلب على هذه السلف، فشجع من جانبه قيام أول بنك متخصص لتمويل العمليات الزراعية، وقد صادف ذلك رغبة الحكومة فى تشجيع ودعم الائتمان الزراعى، فقبلت ضمان حد أدنى لأرباح أسهم ذلك البنك، ومن ثم فقد أنشئ البنك الزراعى المصرى عام ١٩٠٢، بهدف مساعدة صغار الملاك حيث كان البنك يقدم السلف الزراعية المحددة القيمة والتي زادت من ٣٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه. ولقد زاد رأسمال البنك من حوالى ١٢ مليون جنيه إسترليني إلى حوالى ٢٧ مليون جنيه إسترليني، كما بلغت قيمة السندات التى أصدرها حوالى ٦٨ مليون جنيه.

ولقد كان الاقبال متزايد على قروض البنك حيث زادت من حوالى ٢٢ مليون جنيه فى العام الأول من نشاطه إلى حوالى ٧٠ مليون جنيه عام ١٩١٢/١١، وعلى الرغم من النجاح الذى حققه ذلك البنك فإنه لم يكتب له الاستمرار، فالزراعون لم يحسنوا إستخدام القروض التى حصلوا عليها من البنك، كما أن الكساد النسبى الذى ساد مصر عام ١٩١١ أدى إلى عجز المقرضين عن السداد، فاضطر البنك إلى إتخاذ إجراءات نزع الملكية، الأمر الذى اضطرت معه الحكومة إلى إصدار قانون الخمسة أفدنة عام ١٩١٣ والذى يقضى بعدم نزع ملكية أقل من خمسة أفدنة، ومن هنا بدأ نشاط البنك فى الانحصار وانخفضت القروض التى يقدمها من حوالى ٧ مليون جنيه عام ١٩١٢/١١ حتى بلغت حوالى ٥٩٧ ألف جنيه عام ١٩٣٢/٣١، وتوقف البنك عن مزاوله نشاطه فى نهاية السنة المالية ١٩٣٦.

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مشروعات التنمية" مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى

ولقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة للبنك ثلاثة ملايين في السنة الأولى، ومليون جنيه في كل من السنوات الثلاث التالية، على أن تحصل الحكومة على فائدة تقل ٢٪ عن فائدة الاقراض للجمعيات التعاونية ولا تزيد عن ١/٢ ٢٪، حيث وفّت الحكومة بالتزاماتها.

* أن توافق الحكومة على عقد تأسيس البنك وأن ينص فيه بوجه خاص على:

- أن تمثل الحكومة في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال.
- أن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يعهد إليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء.
- لا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل في عقد تأسيس البنك يجب إعماله بمرسوم.

* يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر في أى قرار تراه معرضاً لمصالح البنك للخطر، وذلك وفق للإجراءات الواردة في هذا المرسوم.

* تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الميزان الادارى.

وهكذا يكون المرسوم السابق قد حقق عدة أغراض أساسية في مقدمتها قيام مؤسسة قوية للائتمان الزراعى بما يخدم تنمية قطاع الزراعة ككل، كما أعطى الحكومة دوراً أساسياً في إدارة وتوجيه ومراقبة نشاط ذلك البنك، بالإضافة إلى منح البنك عدد من المزايا التى تدعم نشاطه وتساعد على الاستمرار فى أداء مهامه.

ولقد تأسس بالفعل بنك التسليف الزراعى المصرى فى يوليو ١٩٣١ كشركة مساهمة برأسمال قدره مليون جنيه، تمتلك الحكومة المصرية نصفها وتمتلك مجموعة بنوك تجارية ومنشآت مالية أخرى نصفها الآخر، حيث حدد نظام الشركة مقرها وأجلها ونظام إدارتها وغير ذلك، وعلى وجه الخصوص العمليات المنوط بالبنك القيام بها والتي جاءت مطابقة لما ورد فى المرسوم بقانون الخاص بالتخصيص للحكومة بالمشاركة فى إنشاء البنك، وقد تم توسيع قاعدة عمليات البنك بموجب المرسوم الصادر عام ١٩٣٩، حيث نص ذلك المرسوم على السماح للبنك فى القيام بكل ما يتصل بالذات أو بالوساطة فيما يلى: التسليف الزراعى، خدمة النظام التعاونى، خدمة الاقتصاد الزراعى، وعلى هذا يمكن إجمال وظائف البنك خلال تلك الفترة فى الوظائف الرئيسية التالية:

أ- منح الائتمان بإقراض صغار الزراع ومتوسطيهم والجمعيات التعاونية كافة أنواع القروض سواء من حيث أجالها أو أغراض إستخدامها أو الشكل الذى تقدم به، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من قروض بنك التسليف الزراعى خلال تلك الفترة:

* قروض قصيرة الأجل: حيث نص على ألا تتجاوز مدتها ١٤ شهراً أى أنها من حيث العرف الائتماني لا تعتبر قروضا قصيرة الأجل لأنها تزيد عن سنة، وكانت هذه القروض تقدم لخدمة

غرضين:

وهكذا برزت الحاجة أكثر إلى نظام إئتماني متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية، وظهرت فكرة إنشاء مصرف خاص لذلك، ولقد شكلت لجنة لهذا الغرض سميت بالمجلس الاقتصادى، حيث صدر بناء على توصيات هذه اللجنة مرسوم بقانون عام ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة بأن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية لإقامة بنك زراعى لتحقيق الأهداف التى من أجلها أنشئ الاحتياطى الزراعى.

٣-٣-١ إقامة بنك متخصص للإئتمان الزراعى ١٩٣١ - ١٩٩٥:

مرت عملية إقامة بنك متخصص للإئتمان الزراعى بغض النظر عن مسماه بعده مراحل شهد خلالها البنك تغيرات عديدة سلبا وإيجابا فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الزراعية، نوجزها فيما يتعلق بالإئتمان الزراعى من تطور على النحو التالى:

١- بنك التسليف الزراعى المصرى ١٩٣١ - ١٩٤٧:

رخص المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ للحكومة بأن تشترك فى إنشاء شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك زراعى، وأن يكون إشراك الحكومة بالاشتراك فى أسهم ذلك البنك بما لا يزيد عن قيمة نصف رأس المال وعلى ألا تتجاوز قيمة ذلك الاشتراك مليون جنيه، ولقد حدد المرسوم المذكور مهام ذلك البنك فيما يلى:

- أ - التسليف لنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ولاصلاح الأراضى.
- ب - التسليف على المحصولات.
- ج - تقديم السلفيات للجمعيات التعاونية.
- د - بيع الأسمدة والبذور لأجل.
- هـ- المساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وإنتشارها.

بالإضافة إلى مساهمة الحكومة فى رأس مال البنك فإن المرسوم المذكور قسّد تضمن الكثير من المواد

التي تهدف إلى تشجيع إقامة ذلك البنك ودعم نشاطه وحمايته، حيث قضى بما يلى:

- يرخص للحكومة بأن تضمن للأسهم المكونة لرأس المال الأصلي للبنك ربعا قدره ٥٪ من قيمتها الاسمية.
- أن تقدم قروضا للبنك فى حدود ٦ مليون جنيه لا تسدد إلا عند تصفية البنك ويحدد سعر الفائدة الخاص بها بالاتفاق بين الحكومة والبنك.

ولقد تم الاتفاق على أن تقدم الحكومة للبنك ثلاثة ملايين فى السنة الأولى، ومليون جنيه فى كل من السنوات الثلاث التالية، على أن تحصل الحكومة على فائدة تقل ٢٪ عن فائدة الاقراض للجمعيات التعاونية ولا تزيد عن ١/٢ ٢٪، حيث وفّت الحكومة بالتزاماتها.

* أن توافق الحكومة على عقد تأسيس البنك وأن ينص فيه بوجه خاص على:

- أن تمثل الحكومة فى مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها فى رأس المال.
- أن يكون تعيين عضو مجلس الإدارة المنتدب أو من يعهد إليه بإدارة البنك بقرار من مجلس الوزراء.
- لا يجوز للجمعية العمومية للبنك أن تصدر أى قرار مخالف لأحكام هذا القانون كما أن كل تعديل فى عقد تأسيس البنك يجب إعماده بمرسوم.

* يجوز للحكومة أن تطلب إعادة النظر فى أى قرار تراه معرضاً لمصالح البنك للخطر، وذلك وفق للإجراءات الواردة فى هذا المرسوم.

* تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الإدارى.

وهكذا يكون المرسوم السابق قد حقق عدة أغراض أساسية فى مقدمتها قيام مؤسسة قوية للائتمان الزراعى بما يخدم تنمية قطاع الزراعة ككل، كما أعطى الحكومة دوراً أساسياً فى إدارة وتوجيه ومراقبة نشاط ذلك البنك، بالإضافة إلى منح البنك عدد من المزايا التى تدعم نشاطه وتساعد على الاستمرار فى أداء مهامه.

ولقد تأسس بالفعل بنك التسليف الزراعى المصرى فى يوليو ١٩٣١ كشركة مساهمة برأسمال قدره مليون جنيه، تمتلك الحكومة المصرية نصفها وتمتلك مجموعة بنوك تجارية ومنشآت مالية أخرى نصفها الآخر، حيث حدد نظام الشركة مقرها وأجلها ونظام إدارتها وغير ذلك، وعلى وجه الخصوص العمليات المنوط بالبنك القيام بها والتى جاءت مطابقة لما ورد فى المرسوم بقانون الخاص بالتخصيص للحكومة بالمشاركة فى إنشاء البنك، وقد تم توسيع قاعدة عمليات البنك بموجب المرسوم الصادر عام ١٩٣٩، حيث نص ذلك المرسوم على السماح للبنك فى القيام بكل ما يتصل بالذات أو بالوساطة فيما يلى: التسليف الزراعى، خدمة النظام التعاونى، خدمة الاقتصاد الزراعى، وعلى هذا يمكن إجمال وظائف البنك خلال تلك الفترة فى الوظائف الرئيسية التالية:

أ- منح الائتمان بإقراض صغار الزراع ومتوسطيهم والجمعيات التعاونية كافة أنواع القروض سواء من حيث أجاها أو أغراض إستخدامها أو الشكل الذى تقدم به، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من قروض بنك التسليف الزراعى خلال تلك الفترة:

* قروض قصيرة الأجل: حيث نص على ألا تتجاوز مدتها ١٤ شهراً أى أنها من حيث العرف الائتمانى لا تعتبر قروضا قصيرة الأجل لأنها تزيد عن سنة، وكانت هذه القروض تقدم لخدمة غرضين:

- قروض مستلزمات الانتاج كالتقاوى والبذور والأسمدة وهى قروض عينية.
- قروض محاصيل وتقدم للمزارعين للانفاق على المحصول حتى يتم حصاده، وهى قروض نقدية.

* قروض متوسطة الأجل: وهى القروض التى يتراوح أجلها ما بين أكثر من عام وحتى خمسة أعوام، وتوجه عادة لشراء الآلات والماشية وإجراء التحسينات فى مشروعات الري والصرف.

* قروض طويلة الأجل: وهو التى يصل أجلها لأكثر من عشر سنوات وتستخدم عادة فى العمليات الرأسمالية كاستصلاح الأرض وإقامة منشآت الري والصرف وإقامة المنشآت الزراعية وغير ذلك.

- ب - الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى بيعا وشراء لكافة المزارعين بالنقد وبالأجل.
- ج - تمويل الجمعيات التعاونية: حيث تضمنت مهام البنك تقديم القروض والسلفيات المختلفة الأجل للجمعيات التعاونية، والقيام بكافة العمليات المصرفية التى تحتاجها هذه الجمعيات.

ولقد بدأ البنك أعماله بنجاح ملموس وكان إقبال المقترضين عليه شديد وجرى العمل على أن تمنح الجمعيات التعاونية معدل فائدة يقل ب ٢٪ عن الفائدة التى تمنح للأفراد، ولقد زادت القروض التى قدمها بنك التسليف الزراعى المصرى خلال السنوات الأولى لبدء نشاطه من حوالى ٢٢ مليون جنيه عام ١٩٣٢/٣١ إلى حوالى ٥٤ مليون جنيه عام ١٩٤٦، ومع هذا يؤخذ على نظام الائتمان الذى كان البنك يعمل على أساسه خلال تلك الفترة بعض المآخذ أهمها:

- أ- قصر السلف النقدية للخدمة على الجمعيات التعاونية وصغار الملاك الذين لا تتجاوز ملكيتهم ٣٠ فدان، ويعنى ذلك عدم منح هذه السلف لتوسطى وكبار الملاك لما فى ذلك من منافسة للبنوك التجارية فى عمليات الاقراض.
- ب - أن البنك لم يكن يقدم أى قروض نقدية للمستأجرين إلا بضمان الملاك، الأمر الذى جعلهم مرتبطين بهم وغير قادرين على التصرف بدونهم.

وعلى الرغم من أن بنك التسليف الزراعى المصرى قد ميز التعاونيات عن الأفراد فى معاملاته إلا أنه لم يكن بنكاً للتعاون، وكانت هناك الكثير من الملاحظات على نظام العمل بالبنك من جانب المهتمين بالنشاط التعاونى أهمها فيما يتعلق بالائتمان الزراعى أن البنك يفضل التعامل مع الزراع مباشرة على التعامل مع الجمعيات التعاونية، لأن المزايا التى يقدمها للتعاونيات تقلل من أرباحه عما لو تعامل مع الأفراد.

وإن كان تطور نسبة السلف التي منحها البنك للتعاونيات الزراعية كانت فى تزايد بمعدلات تفوق معدلات تطور السلف الممنوحة للأفراد، فبينما زادت السلف المقدمة للتعاونيات من حوالى ١١٥ ألف جنيه عام ١٩٣٢/٣١ إلى حوالى ١١٨٣ ألف جنيه عام ١٩٤٦ بمعدل زيادة سنوى مركب حوالى ١٨٪ سنوياً، فإن السلف المقدمة للأفراد زادت من حوالى ٢١ مليون جنيه إلى حوالى ٤٢ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى مركب نحو ٥٪ سنوياً خلال نفس الفترة، وبينما زادت نسبة السلف المقدمة للتعاونيات من نحو ٥٢٪ إلى نحو ٢١٩٪ من إجمالى السلف التى قدمها البنك، فإن نسبة السلف المقدمة للأفراد قد إنخفضت من نحو ٩٤٨٪ إلى نحو ٧٨١٪ خلال نفس الفترة.

ويوضح الجدول التالى تطور السلف التى قدمها البنك خلال تلك الفترة لكل من الأفراد والتعاونيات ونسبة كل منهما لاجمالى السلف ومعدل النمو السنوى لكل منها:

جدول رقم (١)

تطور السلف التى قدمها بنك التسليف الزراعى

السنة	سلف التعاونيات		سلف الأفراد		إجمالى السلف ألف جنيه
	القيمة ألف جنيه	%	القيمة ألف جنيه	%	
١٩٣٢/٣١	١١٥	٥٢	٢٠٧٧	٩٤٨	٢١٩٢
١٩٣٦	٨٥١	١٩٦	٣٤٨٦	٨٠٤	٤٣٣٧
١٩٤١	١٠٦٨	٢١٩	٣٨٠٢	٧٨١	٤٨٧٠
١٩٤٦	١١٨٣	٢١٩	٤٢٢٨	٧٨١	٥٤١١
معدل النمو السنوى	١٨٢٪		٥٢٪		٦٧٪

٢ بنك التسليف الزراعى والتعاونى ١٩٤٨ - ١٩٦٤:

ولقد أسفرت جهود المهتمين بالنشاط التعاونى عن موافقة الحكومة على إقامة بنك التعاون العام، حيث صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ باعتباره جمعية تعاونية مالية عامة ونشر نظامه فى أوائل عام ١٩٤٦، ولكن إتضح للحكومة بعد ذلك أنه من غير المعقول أن تدعم بنكين يضطلعان بنفس المهمة وسوف يكونان متنافسين، الأمر الذى يعنى أن ماسيحققه أحدهما من أرباح سوف تكون على حساب البنك الآخر، وهكذا إنتهت الاتصالات التى جرت بين وزارة الشئون الاجتماعية بإعتبارها المسئولة عن التعاونيات وبين وزارة المالية عن غض النظر عن إقامة بنك للتعاون مع تعديل نظام بنك التسليف الزراعى المصرى ليصبح بنكا للتسليف الزراعى والتعاونى، وصدر بذلك القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٨ حيث تضمن التعديلات التالية لتحقيق عملية التحول هذه:

أ- تعديل إسم بنك التسليف الزراعى المصرى ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى، وزيادة رأسماله من مليون إلى مليون ونصف جنيه، ساهمت الحكومة بنصف الزيادة لتستمر حصتها نصف رأس مال البنك، كما ساهمت الجمعيات التعاونية بنصف الزيادة الباقية، وبذلك تم تمثيل التعاونيات فى مجلس إدارة البنك بستة أعضاء ثلاثة منهم تنتخبهم الجمعية العمومية السنوية للجمعيات التعاونية والثلاثة الآخرين تعيينهم الحكومة منهم إثنين بحكم وظائفهم.

ب- تعديل نظام البنك فيما يتعلق بنطاق معاملاته بحيث يقدم الائتمان إلى مختلف أنواع الجمعيات التعاونية غير الزراعية بالإضافة إلى كل الأنشطة الزراعية.

ج- أن يتولى البنك كافة الأعمال المصرفية التى تتطلبها معاملات الجمعيات التعاونية والتى كانت تتم عن طريق البنوك التجارية، كما هو الحال بالنسبة لفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان وتحويل الشيكات والكمبيالات وغير ذلك.

ولقد تم إعتبارا من العام التالى مباشرة وضع القواعد والأسس التى تكفل إضطلاع البنك بهذه المهام، وجرى إتخاذ المزيد من الخطوات نحو تحويل البنك إلى بنك تعاونى كامل، ومنذ بداية عام ١٩٥٢ توالى الاجراءات لتحقيق ذلك، حيث أقر مجلس الادارة تقريراً تضمن:

* قصر ملكية الأسهم فى رأس مال البنك على الحكومة والجمعيات التعاونية.

* جواز تعامل البنك مع كبار المزارعين مباشرة مع رفع سعر الفائدة بالنسبة لهم.

* قصر تعامل البنك مع المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية.

فيما يتعلق بقصر ملكية أسهم رأس المال على الحكومة والجمعيات التعاونية، فقد بدأت الجمعيات التعاونية في شراء الكثير من أسهم البنوك المساهمة في البنك حتى تم تأميمه في عام ١٩٦١، أما فيما يتعلق بتعامل البنك مع كبار المزارعين مباشرة بفائدة أعلى فإن قوانين الإصلاح الزراعي قد قضت على الملكيات الكبيرة، كما إستهدف ربط كل المزارعين بجمعياتهم التعاونية بالقرية.

وفيما يتعلق بقصر تعامل البنك مع المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية فإنه إعتباراً من عام ١٩٥٧ بدأ تنفيذ نظام الائتمان الزراعي التعاوني، وأصبح تعامل كل المزارعين قاصراً على الجمعيات التعاونية إعتباراً من عام ١٩٦٢. ويمكن إجمال أركان ذلك النظام فيما يلي:

- أ- حصر حيازات أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية حصراً دقيقاً وقيدهم في سجل خاص، بحيث يحصل كل مزارع على إحتياجاته الفعلية من القروض، وإلا يتم التعامل الائتماني من قبل البنك مع المزارع مباشرة ولكن من خلال الجمعية، على أن يتولى مندوب البنك إعتداد طلبات القروض بالقرية.
- ب- يقوم البنك بتقديم القروض العينية والنقدية على السواء بمقر الجمعية حيث توزع بمعرفة مندوب البنك، حيث تتولى الجمعيات إيجاد المكان المناسب لذلك.
- ج- تتولى كل جمعية إمساك سجل حسابات الأعضاء بينما يمسك البنك حساباً إجمالياً لكل جمعية وأهم ما يميزه نظام الائتمان الزراعي التعاوني هو أنه لا يتوقف عند حد الاقتراض بل يمتد إلى مراحل الإرشاد والتسويق والتصنيع، بالإضافة إلى تمكين صغار المزارعين، الذين لا تزيد حيازتهم عن ثلاثين فدانا، وخصوصاً المستأجرين من الحصول على كافة الخدمات اللازمة لزراعتهم مع الاكتفاء بالحصول فقط كضمان لقروض المستأجرين.

ولقد بدأ تنفيذ ذلك النظام بالتدرج على عدة مراحل على مدى الفترة ١٩٥٧/١٩٦٠، حيث تتمثل أهدافه فيما يتعلق بالائتمان الزراعي فيما يلي:

- ١- زيادة الانتاج عن طريق منح السلف الزراعية بكافة أنواعها.
- ٢- تسهيل التوسع في الخدمة الآلية.
- ٣- تصنيع المنتجات الزراعية.
- ٤- التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية.

و خلاصة القول أن الحكومة آنذاك قد إعتبرت ذلك النظام أحد الانجازات الهامة لثورة يوليو وأنه آداة تخلص الفلاح المصري من الاستغلال والابتزاز بالإضافة إلى تحقيق العدالة والمساواة ورفع مستوى معيشة الريف المصري إقتصادياً وإجتماعياً.

ولقد بلغ إجمالي السلف التي قدمها بنك التسليف الزراعى والتعاونى حوالى ٧ر٤ مليون جنيه عام ١٩٤٨، وأخذت فى التزايد المستمر من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٥٩ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣، أى أن قيمة السلف التي قدمها البنك خلال هذه الفترة قد تضاعفت لأكثر من ثمانية مرات، وأنها قد تزايدت بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٢١٪ سنوياً.

ولقد بلغت قيمة سلف التعاونيات حوالى ١ر٩ مليون جنيه عام ١٩٤٨، أو مايعادل نحو ٢٥٪ من إجمالي السلف التي قدمها البنك، ولقد أخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٥٩ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣، أى أنها قد تزايدت إلى نحو ٣٢ مرة خلال هذه الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لها نحو ٣٧٪ سنوياً، وأصبحت تمثل ١٠٠٪ من السلف التي يقدمها البنك إعتباراً من عام ١٩٦٣/٦٢.

ولقد بلغت سلف الأفراد حوالى ٥ر٥ مليون جنيه عام ١٩٤٨، أو مايعادل نحو ٧٥٪ من إجمالي السلف التي قدمها البنك فى ذلك العام، وأخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ١٢ر٩ مليون جنيه عام ١٩٥٤، وإن كانت نسبتها إلى إجمالي السلف قد انخفضت من ٧٩٪ فى العامين السابقين إلى ٧٤٪ فى ذلك العام، وأخذت قيمة سلف الأفراد ووزنها النسبى فى التناقص من عام لآخر حتى بلغت حوالى ١ر٦ مليون جنيه عام ١٩٦١، أو مايعادل نحو ٤٪ فقط من إجمالي السلف التي قدمها البنك ذلك العام، وإعتباراً من العام التالى توقف البنك عن تقديم السلف للأفراد فى إطار نظام الائتمان الزراعى التعاونى الذى طبق آنذاك.

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور السلف التي قدمها بنك التسليف الزراعى التعاونى خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٤/٦٣.

جدول رقم (٢)

تطور السلف التي قدمها بنك التسليف الزراعي التعاوني

السنة	سلف التعاونيات		سلف الأفراد		الاجمالي	
	الف جنيه	التطور	%	الف جنيه	التطور	الف جنيه
١٩٤٨	١٨٨١	١٠٠	٢٥	٥٥١٥	١٠٠	٧٣٩٦
١٩٥٠	٢٩٠٧	١٥٥	٢١	١٠٦٥٥	١٩٣	١٣٥٦٣
١٩٥٢	٣٤٠٠	١٨١	٢١	١٢٥٦١	٢٢٨	١٥٩٦٠
١٩٥٤	٤٥٤٩	٢٤٢	٢٦	١٢٨٩٩	٢٣٤	١٧٤٤٨
١٩٥٦	٦٧٢٩	٣٥٨	٣٦	١١٩٦٦	٢١٧	١٨٦٩٥
١٩٥٧	٨٥١٨	٤٥٣	٤٢	١١٨١١	٢١٤	٢٠٣٢٩
١٩٥٨	١٢٢٨٦	٦٥٣	٥٠	١٢١٨٩	٢٢١	٢٤٤٧٥
١٩٥٩	٢٠٥٨٩	١٠٩٥	٧٠	٨٨٢٤	١٦٠	٢٩٤١٣
١٩٦٠	٣٠٧٧٦	١٦٣٦	٨٤	٥٨٩٥	١٠٧	٣٦٦٧١
١٩٦١	٣٧٨٤٩	٢٠١٢	٩٦	١٥٩٨	٢٩	٣٩٤٤٧
٦٣/٦٢	٥٣٩٩٥	٢٨٧١	١٠٠	-	-	٥٣٩٩٥
٦٤/٦٣	٥٩٥٥٣	٣١٦٦	١٠٠	-	-	٥٩٥٥٣
معدل النمو	٣٧%		-		٢١%	

المصدر: أحمد محمد أبو الغار - مرجع سابق ص ٢٢٧ مراد محمد علي وعبد الحكيم شطا
مرجع سابق ص ٣١٤، ٣٣٤، ٣٤٥.

ويتضح من الجدول السابق أن هناك طفرة كبيرة في مقدار السلف التي قدمها بنك التسليف الزراعي والتعاوني عام ١٩٦٣/٦٢، حيث زادت من حوالي ٣٩٥ مليون جنيه عام ١٩٦١ إلى حوالي ٥٤ مليون جنيه عام ١٩٦٣/٦٢، أي أنها قد تضاعفت لنحو ١٣٧% عما كانت عليه عام ١٩٦١، ويمكن إرجاع ذلك إلى سياسة البنك في التوسع الشديد في منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها وإلغاء الفائدة على قروضه اعتباراً من عام ١٩٦١، حيث أدى ذلك بدرجة أو بأخرى إلى تبديد أموال البنك في أغراض لا تتعلق بتمويل الزراعة أو حتى تسويق منتجاتها، ولكن إتجهت هذه الأموال إلى شراء الأراضي وتحسينها وإمتلاك الآلات الزراعية وغير ذلك (١).

(١) د. فؤاد مرسى "التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ - ١٩٧٥" المعهد العربي للتخطيط بالكويت،

٣- المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ١٩٦٤/٧٧

وفى ظل السياسة الاقتصادية العامة للدولة وفى إطار إشراك هيئات الحكم المحلى فى تحقيق المعدلات المستهدفة فى خطط التنمية الشاملة، فقد تم إنشاء المؤسسات العامة النوعية، وتم تحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى، حيث يشرف عليها وزير الزراعة، كما تم تحويل فروع البنك فى المحافظات إلى بنوك التسليف الزراعى وحولت التوكيلات التى كانت بالمراكز الادارية إلى فروع لهذه البنوك. ولقد أعطى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ للمؤسسة والشركات التابعة لها (بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات) نفس الحقوق والامتيازات المقررة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى التى تضمنها القانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاءه والتى سبق التعرض لها، كما نص قانون تحويل البنك إلى مؤسسة عامة على أن بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات هى شركات مساهمة تتولى عمليات الائتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظات طبقا للسياسة التى ترسمها مجالس إدارتها فى نطاق التخطيط المركزى الذى ترسمه المؤسسة، وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها، ولها إستقلالها فى العمل عن المؤسسة والشخصية الاعتبارية المستقلة.

وأعمالا لنصوص ذلك القانون فقد تم إشهار ١٧ بنكا فى سبعة عشر محافظة على أساس إنها المحافظات الزراعية، حيث قامت المؤسسة بإقرار نظام موحد لكل هذه البنوك، أما محافظات القاهرة والاسكندرية والوادي الجديد ومطروح والتى رؤى أن سكانها لا يعملون بالزراعة فقد أنشئت فيها فروع للمؤسسة. وهكذا إستهدف ذلك التحول مشاركة مؤسسة وبنوك الائتمان الزراعى والتعاونى فى تخطيط وتنفيذ الائتمان الزراعى، حيث يقدر لكل بنك مبلغ من الأموال للائتمان العينى والنقدى يتولى بدوره وضع خطة إقليمية لتوزيعه فى ظل الأوضاع القائمة لقطاع الزراعة بالمحافظة. وتمثل خطط المؤسسة والبنوك مجتمعة الخطوة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى، حيث يبدأ تنفيذها بعد إعتمادها من وزير الزراعة قبل بداية العام المالى.

ويمكن إجمال مهام المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وبنوك المحافظات فيما يتعلق بالائتمان الزراعى، بالإضافة إلى الوظائف المنصوص عليها فى قوانين إنشاء وتأسيس بنك التسليف الزراعى، فى التخطيط المركزى للائتمان الزراعى من خلال المؤسسة وتنفيذ خطة ذلك الائتمان من خلال بنوك المحافظات، بالإضافة إلى تولى المؤسسة تدبير الاحتياجات التمويلية النقدية اللازمة لخطة الائتمان الزراعى بما يكفل تحقيق السيولة الكافية لتنفيذها، وكذلك توفير مستلزمات الانتاج الزراعى والحيوانى.

ولقد بلغ إجمالى القروض التى قدمتها المؤسسة عام ١٩٦٥/٦٤ حوالى ٦٥٠٥ مليون جنيه، أخذت بوجه عام فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٨٦٤ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ وكما سبق القول يمكن إرجاع ذلك إلى سياسة تشجيع الائتمان الزراعى ومنح قروض البنك دون فوائد، ولكن عندما أعيدت الفائدة على قروض البنك عام ١٩٦٧،^(١) إنخفضت القروض التى منحتها المؤسسة إلى حوالى ٧٨٦ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ ثم إلى ٦٨٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨، ثم أخذ حجم القروض فى التزايد والتناقص من عام لآخر مع الاتجاه نحو الزيادة حتى بلغت القروض حوالى ٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٥، ولكنها زادت بصورة كبيرة فى العام التالى ١٩٧٦ حتى بلغت حوالى ١٢٢٤ مليون جنيه.

من جهة أخرى فإن قيمة الائتمان الذى قدمته المؤسسة كان فى تذبذب مستمر من عام لآخر ما بين التزايد والتناقص، حيث إنخفض فى كل من ٥ سنوات من اثنا عشر عاماً كان عليه فى كل من السنوات السابقة عليها.

وبوضح الجدول رقم (٣) تطور إجمالى حركة القروض التى قدمتها المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعـاونى خـلال الفـترة مـن ٦٥/٦٤ حـتى ١٩٧٦.

جدول رقم (٣)
بيان إجمالي القروض التي قدمتها المؤسسة
العامة للائتمان الزراعي والتعاوني

السنوات	إجمالي القروض مليون جنيه	التطور = ٦٥/٦٤ ١٠٠	الزيادة (النقص) السنوي مليون جنيه %
٦٥/٦٤	٦٥ر٥	١٠٠	-
٦٦/٦٥	٧٩ر٥	١٢١	١٤
٦٧/٦٦	٨٦ر٤	١٣٢	٩ر٦
٦٨/٦٧	٧٨ر٦	١٢٠	(٧ر٨)
٦٩/٦٨	٦٨ر٨	١٠٥	(٩ر٨)
٧٠/٦٩	٨٠ر٩	١٢٤	١٢ر١
٧١/٧٠	٧٦ر٩	١١٧	(٤ر٩)
٧٢/٧١	٨٨ر٠	١٣٤	١١ر١
٧٣/٧٢	٥٧ر١	١١٥	(١٢ر٩)
٧٤/٧٣	٨٣ر٧	١٢٧	٨ر٦
١٩٧٤	٨٠ر٥	١٢٣	(٣ر٨)
١٩٧٥	٨٠ر٧	١٢٣	-٢ر٠
١٩٧٦	١٢٢ر٤	١٨٧	٤١ر٧

المصدر: مراد محمد علي وعبد الحكيم شطا - مرجع سابق ص ٣٦٨، ٣٤٥.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها قد إستمرت فى التوسع فى منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها، حتى تم إعادة الفائدة على قروض البنك فى عام ١٩٦٧، ولقد ألغيت المؤسسة بصدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ (١).

٤- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى:

ومنذ أواخر عام ١٩٧٦ تم تحويل المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى إلى هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ (٢) تحت مسمى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "تكون تبعيته لوزير الزراعة، وتتبع بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات البنك المذكور وتسمى "بنوك التنمية الزراعية" وتتولى تحقيق أغراض البنك الرئيسى فى النطاق الذى يحدده لها، وإجاز القانون هذه البنوك إنشاء وحدات تابعة لها فى المدن والقرى تسمى بنوك القرى.

ولقد حدد القانون السابق مهام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى:

- (أ) التخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الجمهورية.
- (ب) متابعة برامج الائتمان الزراعى ورقابة تنفيذه فى إطار السياسة العامة للدولة.
- (ج) العمل على تمويل الائتمان الزراعى وتوفير كافة مستلزمات الانتاج ووضع سياسة توزيعها.
- (د) وضع سياسة دعم المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتعاون.
- (هـ) تقديم التمويل والخدمات المصرفية للوحدات اخلية ومشروعات مختلف الجمعيات التعاونية.
- (و) القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد والتصدير فى مجالات نشاط البنك.

كما حدد القانون المهمة الرئيسية لبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات وفروعها وبنوك القرى ووحدات البنك الرئيسى فى تنفيذ أغراضه، ولها بصفة خاصة:

(أ) اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من المنشآت التى تعمل فى التنمية الزراعية وتأسيسها والمشاركة فيها.

(ب) اقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

(ج) القيام بالعمليات المصرفية التى تخدم أغراض الجمعيات التعاونية وأعضائها وقبول ودائعهم.

(د) خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام.

(هـ) خلق ونشر الوعى الادخارى اخلى من أجل التنمية اخلية.

(١) الجريدة الرسمية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٨.

(٢) الجريدة الرسمية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٧ مكرر.

وكذلك حدد القانون موارد البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فيما يلى:

- أ) حصيلة أوجه النشاط التى يباشرها.
- ب) حصيلة مايتقرر اصداره من سندات ومايرم من قروض.
- ج) ماقا. تخصصه له الدولة سنويا من مبالغ فى الموازنة العامة.
- د) حصيلة مايرمه من قروض مع البنوك والمنشآت الأجنبية والهيئات الدولية.
- هـ) صافى أرباح البنوك التابعة له بعد إقتطاع ماتقرر تكوينه من احتياطات ومخصصات.

ولقد بلغ إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٧٨/٧٧ حوالى ١٥١ مليون جنيه وأخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٤٠٥ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، وهكذا إتجهت قيمة القروض التى قدمها البنك على مدى ستة عشر عاما منذ عام ١٩٧٨/٧٧ وحتى عام ١٩٩٣/٩٢ نحو التزايد المستمر، وان إنخفضت قليلا فى كل من عامى ٨٨/٨٧، ١٩٩٢/٩١ عما كانت عليه فى كل من العامين السابقين عليهما، حيث تضاعفت قيمة القروض السنوية التى يقدمها البنك نحو ٣٠ ضعفا عام ١٩٩٣/٩٢ عما كانت عليه عام ١٩٧٨/٧٧، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للزيادة فى قيمة قروض البنك خلال تلك الفترة نحو ٢٥٤٪ سنويا، وهذا يعنى أن هناك زيادة حقيقية فى قيمة القروض التى يقدمها البنك حتى لو أفترض أن متوسط معدل التضخم السنوى المركب خلال هذه الفترة ١٥٪ سنويا.

ولقد أمكن تقسيم القروض التى قدمها البنك إلى مجموعتين رئيسيتين هما القروض الزراعية(قروض الانتاج النباتى) والقروض الاستثمارية، ولقد كانت القروض الزراعية أكثر وزنا من القروض الاستثمارية خلال السنوات الأربع ٧٨/٧٧ - ١٩٨١/٨٠، حيث بلغت نحو ٨٨٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٧٨/٧٧، ولكن هذه النسبة أخذت فى التناقص حتى بلغت نحو ٥٧٪ عام ١٩٨١/٨٠ ثم إلى نحو ٤٥٪ فى العام التالى، ثم استمرت فى التناقص حتى بلغت نحو ٢٧٪ فقط عام ١٩٨٦/٨٥، ثم زادت بعد ذلك من عام لآخر حتى وصلت إلى نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٢/٩١. وفى المقابل فإن نسبة القروض الاستثمارية لاجمالى القروض قد زادت من نحو ١٢٪ عام ١٩٧٨/٧٧ حتى بلغت نحو ٧٣٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ١٩٨٦/٨٥، ولكنها إنخفضت بعد ذلك حتى بلغت نحو ٦٠٪ عام ١٩٩٢/٩١.

وكذلك أمكن تقسيم القروض الاستثمارية إلى قروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) وقروض متوسط وطويلة الأجل (مازاد عن سنة)، حيث زادت القروض قصيرة الأجل من حوالى ١٤ مليون جنيه عام ٧٨، ٧٧ حتى بلغت حوالى ١٠٨ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، أى أنها ازدادت من نحو ٩٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك عام ٧٨/٧٧ إلى نحو ٤٠٪ عام ١٩٩٣/٩٢، هذا فى الوقت الذى بلغت فيه نحو ٤٩٪ من إجمالى القروض التى قدمها البنك خلال كل من عامى ٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨، وبإضافة القروض الزراعية باعتبارها

قروض قصيرة الأجل إلى القروض الاستثمارية قصيرة الأجل نجد أن القروض قصيرة الأجل بلغت نحو ٩٧٪ من إجمالي القروض التي قدمها البنك عام ٧٨/٧٧ وأن هذه النسبة قد تناقصت حتى بلغت أدنى معدل لها عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغت حوالي ٦٨٪ من إجمالي القروض التي قدمها البنك في ذلك العام، وفي المقابل فإن القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل قد بلغت نحو ٣٪ فقط عام ١٩٧٨/٧٧ ولكنها أخذت في التزايد حتى بلغت نحو ٣٢٪ عام ١٩٨٦/٨٥، ولكنها انخفضت مرة أخرى لتصل إلى نحو ١٨٪ في كل من عامي ٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨، ثم أخذت في التزايد مرة أخرى حتى بلغت نحو ٢٨٪ عام ١٩٩١/٩٠، وإن انخفضت في العامين التاليين إلى نحو ٢١٪، ٢٣٪ لكل منهما على التوالي. ويوضح الجدول رقم (٤) تطور القروض التي منحها البنك خلال الفترة من ٧٨/٧٧ حتى ٩٣/٩٢ والوزن النسبي لكل منها.

جدول رقم (٤)
تطور القروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتعميم
والاعتنان الزراعي

تطور إجمالي القروض (مسيرة)	بالنسبة المئوية				القيمة بالملين جنيه				المنسبة
	الاستثمارية		الزراعية (الانتاج النباتي)	إجمالي القروض	الاستثمارية		الزراعية (الانتاج النباتي)		
	الجملة	متوسطة وطويلة الأجل			الجملة	متوسطة وطويلة الأجل			
١٢ -	١٢	٢	٩	٨٨	١٥١	٤	١٨	١٣٣	٧٨/٧٧
١١	١٦	٤	١٢	٣٨	١٧٣	٧	٢٨	١٤٥	٧٩/٧٨
١٤	٢٠	٨	١٢	٨٠	٢١٢	١٨	٤٣	١٦٩	٨٠/٧٩
٢٥	٤٣	٣٤	١٩	٥٧	٣٧٢	٩١	١٦٠	٢١٢	٨١/٨٠
٤١	٥٥	٣١	٣٤	٤٥	٦١٢	١٩٢	٢٣٩	٢٧٣	٨٢/٨١
٤٤	٥٥	٣١	٣٤	٤٧	٦٥٨	٦٦٩	٢٣٨	٣١١	٨٣/٨٢
٥١	٦٢	٢٩	٢٣	٢٨	٨٥٢	٣٣٤	٥١٧	٣٢٥	٨٣/٨٣
٥٢	٦٨	٢٨	٣٠	٢٢	١١٣٧	٣٢٥	٨٧٦	٣٦١	٨٥/٨٤
٥٣	٧٣	٣٢	١٣	٢٧	١٥٩٥	٥٠٩	١١٦١	٤٣٤	٨٦/٨٥
٥٤	٧١	٣٠	١٣	٢٩	٢٣٦٩	٧٢٥	١٦٩٢	٦٧٧	٨٧/٨٦
٥٥	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢١٦٣	٤٠٠	١٤٥٦	٧٠٧	٨٧/٨٧
٥٦	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٠٠٧	٣٣٥	١٠٥٦	٩٨٧	٨٩/٨٨
٥٧	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	٣٨٤	١١٥٦	١٢٦٦	٩٠/٨٩
٥٨	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩١/٩٠
٥٩	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩١/٩١
٦٠	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩٢/٩١
٦١	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩٢/٩٢
٦٢	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩٢/٩٢
٦٣	٧٢	١٨	١٣	٣٣	٢٧٦٦	١٢٠٣	٢٧٦٦	١٥١٦	٩٢/٩٢

المصدر: بيانات سجلات إدارة الإحصاء بالبنك الرئيسي للتعميم والاعتنان الزراعي.

ولقد كان بنك التنمية والائتمان الزراعى يضطلع بالدور الرئيسى فى مجال تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية، حيث يتوافر لدى البنك الكثير من المخازن سواء المكشوفة أم المغطاه على مستوى الجمهورية ككل، ومنذ بداية العام المالى ١٩٩١/٩٠ بدأ دور البنك ينحصر فى هذا المجال، حيث بدأ البنك نظام تعامل التعاونيات فى مستلزمات الانتاج اعتبارا من السنة الزراعية ١٩٩٠/٨٩ مع التوسع التدريجى فى التطبيق طبقا لاستراتيجية مدتها خمس سنوات، حيث إستهدف البنك من ذلك الوقوف بجانب التعاونيات لمساندتها خلال الفترة الانتقالية وقبل دخول القطاع الخاص فى هذا المجال تطبيقا لسياسة الاصلاح الاقتصادى، ومع بداية العام المالى ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات الانتاج الزراعى مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حاء السواء، ولذلك فقد صدرت تعليمات البنك الرئيسى لكل الفروع وبنوك المحافظات بمراجعة (١).

- أ - عدم توقيع أى عقود جديدة مع التعاونيات بشأن التوسع فى مراكز تطبيق النظام.
- ب - يباح للتعاونيات الحصول على كافة المزايا والخدمات التى يقدمها البنك سواء بالنسبة لقروض شراء مستلزمات الانتاج أو الخدمات التخزينية أو الحصول على مخازن المندوبيات التى لا يحتاج إليها البنك طبقا للقواعد السارية بذلك.
- ج - تسلم إلى التعاونيات فوراً أى مخازن تكون مملوكة لها ومازالت فى حوزة البنك.

وفى ضوء ترك البنك لعملية تداول مستلزمات الانتاج ومن ثم إلغاء المندوبيات التابعة لبنوك القرى باعتبارها مراكز تخزينية لتوزيع تلك المستلزمات، فإن الدور الرائد والرئيسى للبنك فى مجال منح الائتمان الزراعى بدأ فى التراجع، ويتضح ذلك من انخفاض معدل النمو السنوى لقروض البنك من نحو ٣٠.٦٪ سنويا خلال السنوات ٧٧/٧٨ - ٨٩/٩٠ إلى نحو ٦٪ فقط خلال السنوات الثلاث التالية ٩٠/٩١ - ٩٢/٩٣، على الرغم من إتباع البنك لسياسة تنويع القروض من جهة وتوسيع قاعدة الانتشار بإنشاء بنوك قرى مستحدثة من جهة أخرى لتسهيل التعامل مع الزراع.

ولقد بلغت إيرادات البنك حوالى ٣١٤ مليون جنيه عام ٨٤/٩٨، وأخذت فى التزايد من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٩٤٩ مليون جنيه عام ٩٠/٩٩، ثم زادت زيادة طفيفة فى العام التالى لتبلغ حوالى ٩٨١ مليون جنيه، ثم إنخفضت إلى حوالى ٩٥٨ مليون جنيه وإلى حوالى ٨٨٨ مليون جنيه لكل من عامى ٩٢/٩٣، ٩٣/٩٤ على التوالى، أى أن معدل النمو السنوى المركب لاجمالى إيرادات البنك خلال الفترة ٨٤/٨٥ - ٩٠/٩٩ قد بلغ نحو ٢٠٪ سنويا، بينما بلغت الزيادة السنوية فى الإيرادات عام ٩١/٩٢ نحو ٣٣٪ فقط عما كانت عليه عام ٩٠/٩٩، ثم إنخفضت بمعدل سنوى مركب نحو ٧٪ فى العامين التالين.

(١) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، إدارة التسليف - منشور رقم ٤٣ فى ٩٣/٧/٩٣، وكتاب دورى قطاع التخطيط والتنظيم

رقم ٥ لسنة ١٩٩٣، خطاب نائب رئيس مجلس الادارة لرئيس المجلس بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٢.

وفى نفس الوقت فإن إجمالى مصروفات البنك قد تزايدت من حوالى ٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ حتى بلغت حوالى ٨٨٦ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٢٣.٥٪ سنوياً، ثم إنخفضت فى العامين التاليين بمعدل سنوى مركب نحو ٢٪ سنوياً.

ويتضح مما سبق أثر السياسة الجديدة التى طبقت بالبنك مع بداية العام المالى ١٩٩١/٩٠، والتى ترتب عليها إنخفاض الإيرادات بمعدل يفوق كثيراً الانخفاض فى النفقات، حيث إنخفضت الإيرادات بنسبة ٧٪ سنوياً فى العامين الأخيرين مقابل إنخفاض المصروفات بنسبة ٢٪ فقط، ولقد أدى ذلك إلى إنخفاض نسبة صافى الربح لاجمالى الإيرادات من حوالى ٣٠٪ فى المتوسط خلال السنوات ٨٥/٨٤ - ٩٠/٨٩ إلى نحو ٢٢٪ عام ١٩٩١/٩٠ ثم إلى نحو ١٠٪ ثم ٩٪ ثم ٤٪ لكل من السنوات الثلاث ٩٢/٩١ - ٩٣/٩٤ على التوالى، حيث أخذ صافى الربح فى التزايد من حوالى ١١٣ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ حتى بلغ حوالى ٢٥١ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩، ولكنه إنخفض إلى حوالى ٢٠٩ مليون جنيه، ٩٥ مليون جنيه، ٨٥ مليون جنيه، ٣٦ مليون جنيه لكل من السنوات الأربع ٩١/٩٠ - ٩٤/٩٣ على التوالى.

ولقد أمكن تقسيم الإيرادات إلى ثلاث مجموعات هى: إيرادات الاقراض، إيرادات توزيع مستلزمات الانتاج والإيرادات الأخرى، ولقد أخذت إيرادات الاقراض فى التزايد المستمر من عام لآخر وإن كان معدل الزيادة السنوى المركب خلال السنوات ٨٥/٨٤ - ٩٢/٩١ قد بلغ نحو ٢٢٪ سنوياً، فانه قد بلغ فى العام التالى ٩٣/٩٢ نحو ٢٪ فقط ثم إنخفضت بنسبة ٢٠٪ فى العام التالى. أما إيرادات توزيع مستلزمات الانتاج فقد زادت خلال الفترة ٨٥/٨٤ - ١٩٩٠/٨٩ بمعدل ١٩.٥٪ سنوياً، ثم أخذت فى الانخفاض من عام لآخر بمعدل تناقص بلغ نحو ٢٢٪ سنوياً، وهذا أمر طبيعى كنتيجة للسياسة التى بدأ تطبيقها بالبنك فيما يتعلق بتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى.

ومن الملاحظ أن صافى أرباح البنك قد بلغت حوالى ٨٥ مليون جنيه، ٣٦ مليون جنيه فقط لكل من عامى ٩٣/٩٢، ٩٤/٩٣ على التوالى، كما بلغت الإيرادات الأخرى المتنوعة والتى تتضمن إيرادات رأسمالية، إيرادات عارضة، إيرادات سنوات سابقة وغيرها حوالى ١٢٢ مليون جنيه، ١١٦ مليون جنيه للعامين المذكورين على التوالى، وهذا يعنى أن صافى خسارة النشاط الجارى قد بلغت حوالى ٣٧ مليون جنيه، ٨٠ مليون جنيه لكل من العامين المذكورين على التوالى، وهكذا فقد أدت هذه السياسة إلى تحول نتيجة نشاط البنك من فائض للنشاط الجارى إلى خسارة للنشاط الجارى.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور إيرادات ومصروفات بنك التنمية والائتمان الزراعى وصافى أرباح

جدول رقم (٥)
تطور إيرادات ومصرفات بنك التنمية والائتمان الزراعي
وصافي الأرباح

السنة	الإيرادات				صافي الربح	إجمالي المصروفات	صافي الربح	بالنسب المئوية لإجمالي الإيرادات																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																									
	الأقراض	توزيع مستطونات الانتاج	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات				صافي الربح	إجمالي المصروفات	صافي الربح																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
٨٥/٨٤	١٦٨	١٠٦	٤٠	٣١٤	٢٠١	١١٣	٥٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣	٣٤	١٣

المصدر:

المسابقات الختامية والميزانية وسجلات الاحصاء للبنك للسنوات المخططة.

نخلص من دراسة سياسة وتطور الائتمان الزراعى فى مصر خلال القرنين الأخيرين إلى:

* يعتبر تمويل الانتاج الزراعى أحد أهم المشاكل التى تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام لما تنطوى عليه من العديد من المخاطر الائتمانية، فالمؤسسات المالية عادة تتطلب قبل منح الائتمان:

- ضرورة أن تكون هناك تغطية كافية للقروض التى تقدمها.
- أن يكون المقرض قادرا على السداد.
- أن يحقق القرض عائدا مناسباً لها.

وفىما يتعلق بالائتمان الزراعى كغيره من أنواع الائتمان يمكن تقدير قيمة العائد الممكن تحقيقه منه، أما تغطية القروض فهى أمر قد لا يتحقق لهذا النوع من الائتمان، كما أن مقدرة الزراع المقرضين على السداد أمر محفوف بالكثير من المخاطر بسبب تعرض الانتاج الزراعى للتقلبات المناخية والسعرية الحادة، ولهذا تعزف الكثير من المؤسسات المالية عن اقراض الزراع.

* منذ أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت بعض البنوك الأجنبية إفتتاح فروع لها فى مصر حيث بدأت تحل محل المرايين الذين سادوا قبل ذلك، وعلى الرغم من أنها قد وفرت قدر لا بأس به من رؤوس الأموال التى إتجه بعضها إلى قطاع الزراعة، فإن أهدافها الخاصة فى تحقيق أكبر قدر من الأرباح جعلها تتجه إلى تمويل المحاصيل الزراعية، كما كانت القروض تقدم لكبار الملاك، دون المستأجرين وصغار المزارعين، وكثيرا ما كان يتم نزع ملكية الأراضى الزراعية إذا تعثر المقرض فى السداد.

* بدأت الحكومة المصرية التداخل فى مجال الائتمان الزراعى لمساعدة الزراع وتطوير قطاع الزراعة فى مصر منذ وقت مبكر للغاية، فبدأت فى إقراض صغار الملاك والمستأجرين عامى ١٨٩٧/٩٦، حيث أسفرت هذه التجربة عن الاقتران بضرورة إنشاء بنك خاص يكون بمثابة بنك للحكومة بالاضافة إلى مزاولة الأعمال المصرفية، فكان إنشاء البنك الأهلى المصرى الذى كان من بين مهامه توجيه الائتمان فى مصر وإقراض الزراع قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية سواء قروض برهن حيازى أم بدون، وتدير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها. وكذلك فقد إستمرت الحكومة فى دعم الائتمان الزراعى فقامت للبنك الأهلى ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية.

* تطور الأمر إلى إنشاء بنك متخصص "البنك الزراعى المصرى" للاضطلاع بتقديم السلف والقروض الزراعية، وفي ضوء تجربة ذلك البنك عادت الحكومة للتدخل مرة أخرى بصورة مباشرة فى عمليات منح الائتمان الزراعى من أجل تنمية قطاع الزراعة وزيادة الانتاج والحفاظة على الثروة القومية فأنشأت الاحتياطى الزراعى الحكومى عام ١٩٢٩، لمنح السلف للمزارعين ودعم الهيئات التى تعمل فى المجالات الزراعية والصناعات المرتبطة بها، وان كانت هذه التجربة كذلك قد شابها الكثير من القصور، وفى نفس الوقت فقد مكن نظام الامتيازات الأجنبية الأجانب المقيمين بالقوى من القيام بعمليات الاقراض بشروط جانوة بالاضافة إلى الاتجار فى الانتاج الزراعى، ونوع ملكية الأرض من المزارعين لصالحهم.

* وهكذا برزت الحاجة أكثر وأكثر إلى نظام إئتمان متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية، وتم الترخيص للحكومة بأن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة مصرية لاقامة بنك زراعى، حيث مر البنك بعدة مراحل فمن بنك التسليف الزراعى تساهم الحكومة بنحو نصف رأسماله، إلى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى، فمؤسسة عامة للائتمان الزراعى والتعاونى، ثم أخيرا البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وان كانت المهام الأساسية له واحدة فى جوهرها.

ففيما يتعلق بالائتمان الزراعى :

- تقديم السلف والقروض الزراعية.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية.
- الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى وتوفيرها للمزارعين.
- دعم ومساعدة المنشآت التى تعمل فى مجال الزراعة.

هذا بالاضافة إلى تطور دور هذا البنك فيما يتعلق بتخطيط الائتمان الزراعى والتمويل التعاونى على مستوى الدولة ككل، والقيام بالأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعى، وأصبح له بنوك تابعة أو فروع فى مختلف محافظات مصر.

ولقد كان بنك التنمية والائتمان الزراعى يضطلع بالدور الرئيسى فى مجال تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية، ولكن فى إطار سياسة الاصلاح الاقتصادى بدأ البنك فى التخلي عن هذا الدور فى إطار إستراتيجية مدتها خمس سنوات إعتبارا من عام ١٩٩٠/٨٩، وإعتبارا من عام ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حد سواء، ولقد كان لهذه السياسة أثرها على نتائج الأعمال فى البنك حيث كانت نتيجة صافى العمليات قيمة سالبة (خسائر) فى السنتين الأخيرتين ٩٣/٩٢، ٩٣/٩٣، ١٩٩٤/٩٣،

وأما فيما يتعلق بسوق مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية فقد ظهرت مشاكل عديدة وان لم تتضح أبعادها فيما يتعلق باحتكار مستلزمات الانتاج، وتخزين الحاصلات الزراعية والمضاربة بها (كالقطن)، وتعذر حصول المزارعين على إحتياجاتهم من مستلزمات الانتاج إلى غير ذلك، وفي الوقت الذى كان يجرى فيه مراجعة وطبع هذه الدراسة كان هناك تراجع فى عدم تداول مستلزمات الانتاج الزراعى من خلال بنوك التنمية والائتمان الزراعى.

وهكذا فان الحكومة ومنذ أكثر من قرن ونصف قد أقحمت نفسها فى هذا المجال بصورة مباشرة ولم تعد قادرة حتى الآن على الخروج منه، وبما لاشك فيه أن إضطلاع الدولة بوظيفتها كإدارة (التخطيط، والتنسيق، والتوجيه والرقابة، المتابعة) كان من الممكن أن يكفل إنتظام وسلامة عمليات الائتمان الزراعى، ويحد من طغيان القطاع الخاص من جهة وسوء الادارة الحكومية المالكة من جهة أخرى.

وكذلك فان تبعية البنك المسئول عن الائتمان الزراعى والتعاونى لوزارة الزراعة أمر ليس له ما يبرره، بل إنه يؤدى فى الكثير من الأحيان إلى خلق نوع من السيطرة احتكار التى لها آثارها السلبية على عملية الائتمان الزراعى ذاتها، وتجاهل التعليمات التى ينفذها البنك فى الكثير من الأحيان للكثير من قواعد العمل المصرفى. وكذلك فان تخصيص بنك للائتمان الزراعى ودعمه للعمل فى هذا المجال قد حد وضيق منه وحصره فى إطار إمكانيات وسياسات البنك المذكور، ودفع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الابتعاد عن الدخول فى هذا المجال.

الفصل الثانی

التمويل الريفي وتكامله مع الخدمات الزراعية
ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية

إعداد

د. بهاء مرسى

الفصل الثانى

التمويل الريفى وتكامله مع الخدمات الزراعية

ذات الصلة بالتنمية الزراعية الريفية

١-٢ مقدمة:

تقدم الدول ذات الدخل المنخفض (مصر) برامج للاقراض الريفى وذلك من أجل تشجيع الانتاج الزراعى، ولكن فى الغالب أن الكثير من هذه البرامج تواجه مشاكل حقيقية فالقليل من الأفراد يصل الى هذه القروض سواء المقرض أو المقرض وهذا فى النهاية يؤدى الى الأضرار بالمودعين وقلة المدخرات الفردية والعائلية، علاوة على أن المؤسسات التمويلية التى تحمل على عاتقها تقايم هذه البرامج تواجه الكثير من المشاكل من حيث حجم هذه القروض وكيفية تحديد المستفيدين منها والسوق المالى الذى يجب أن يقدمه فى دعم وتطوير تلك المؤسسات التمويلية الوسيطة للتمويل الزراعى بهدف تطوير دعم نظام زراعى حديث يهدف فى النهاية الى تشجيع وزيادة الانتاج الزراعى وبخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض.

وسوف نتناول فى هذا البحث التعريف بالتمويل الريفى والمؤسسات والسياسات المالية التى تمنح التمويل الريفى، ودورة فى التنمية الريفية، كذلك التعرض للمشاكل التى تعترض هذا التمويل فى الريف، وعلاقة الاقراض الريفى بالسياسة الحكومية.

وأخيرا توضيح التكامل بين الاقراض الزراعى الريفى والخدمات الزراعية من ناحية ومن ناحية أخرى التكامل بين المؤسسات المختلفة المانحة للاقراض الزراعى الريفى، كذلك تجربة بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر وأخيرا مستقبل التمويل الريفى فى مصر.

٢-٢ تعريف التمويل الريفى^(١):

يقصد بالتمويل الريفى: التمويل الزراعى الشامل فى الريف حيث يضم التمويل الريفى نشاطات أكثر من مجرد القروض الرسمية التى تعطى للمزارعين، حيث تتضمن التمويل الريفى القروض التى تعطى للريف سواء فى نطاق المزرعة أو الصناعات الزراعية أو المرأة الريفية أو تنمية المجتمع. هذا التعريف الواسع للتمويل الريفى تم تطويره على أساسى أن الاقتصاد الريفى يحتوى بشكل أساس على نشاطات غير مزرعية ويعتمد أيضا على أشكال التمويل شبه الرسمية أو غير الرسمية، وينطوى أيضا على التوفير جنبا إلى جنب مع التسليف الزراعى.

(١) تقرير خبراء تطوير مناهج الاقراض الزراعى فى الجامعات المصرية - الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال

٣-٢ السياسات والمؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفي:

قد تكون المؤسسات المالية التى تمنح التمويل الريفي رسمية (حكومية) أو مؤسسات شبه حكومية أو مؤسسات غير حكومية (غير رسمية) وهذا كله بغرض توفير خدمات التمويل الريفي.

أ- مؤسسات التمويل الريفي الرسمية: هى عبارة عن المؤسسات الحكومية التى تتولى الحكومة الاتفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لهذا الاقراض من موازنة الدولة، وتقوم هذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين فى الريف بالقروض مثل بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مصر والتابع وزارة الزراعة، وهو متخصص فى القيام بمثل هذا النشاط بصورة دائمة وهذه القروض متعددة الأغراض فهى قروض نقدية وعينية، وعادة تمتاز هذه القروض بشروط متميزة عن أنواع القروض التى تمنحها مؤسسات غير حكومية أخرى.

ب - مؤسسات التمويل الريفية شبه الحكومية (شبه الرسمية):

هى مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد سياساتها من ناحية أهدافها وغاياتها وكيفية ادارتها، وتكون لها عادة استقلال مالى وادارى يفصلها ويميزها عن ميزانية الدولة وجهازها الادارى، ويتولى ادارتها مجلس ادارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها، وتساعد الدولة فى أداء رسالتها فى خدمة المزارعين الريفيين، تقوم الحكومة عادة بتوفير المال اللازم للتمويل الريفي من مصادر مثل المدخرات والقروض المحلية والخارجية، بالرغم من استقلاليتها فى عملها بعيدا عن الحكومة الا أنها تعمل وفق أنظمتها الدولة وتخضع لرقابة الأجهزة الرقابية المركزية فى الدولة. مثل الصندوق الاجتماعى وصندوق التنمية المحلية فى مصر وعادة تتصف هذه المؤسسات شبه الرسمية بمزايا فى انخفاض أسعار الفائدة وفترات السماح وتنوع الخدمات التى تقدم للريف.

ج - مؤسسات التمويل الريفية الغير الرسمية: وهى كل أشكال التسليف أو الاقراض التى تقدم للمزارعين على اختلاف أغراضها سواء أكانت زراعية أو غير زراعية وينحصر أغلبها فى التجار وكبار الملاك والمرابين بسيطرتهم على حياة المزارعين الاقتصادية من خلال ربطهم بتراكم الديون المتخلفة عندهم، ومعابشتهم فى الريف مع المزارعين تعطى لهم ميزة نسبية فى الاقراض والانتشار وشيوع الثقة بين المزارع والمرابى بعيدا عن البنوك خوفا منها وجهلهم بالاجراءات المتبعة للحصول على القرض، هذا بخلاف سرعة الحصول على المال دون تعقيدات على الرغم من ارتفاع تكلفة الحصول على القرض للضعف بالمقارنة بالمصادر الرسمية وشبه الرسمية.

ويجب أن تكون السياسات التى تتبعها هذه المؤسسات التمويلية سواء الرسمية أو شبه الرسمية أو الغير رسمية (حكومية) على علاقة بالسياسات الموجودة فى مصر وعلى تكامل معها لانجاح التنمية الريفية وبلوغ التمويل الريفي هدفه فى تقديم كافة الخدمات فى القطاع الريفي سواء زراعى أو اجتماعى أو خدمى ومراة ريفية أو صناعات ريفية وغالبا تنصب هذه السياسات فى مصادر القروض والتمويل ويهدف منها وأنواع التأمين الواجب اتباعها والفئات التى تنقص من القروض ونظام الاقراض الريفي وتطويره وكيفية السماح للتمويل الريفي الغير رسمى.

٢-٤ مشاكل تقديم التمويل الريفي (الخدمات المالية) في المناطق الريفية:
تعتبر عملية تقديم القروض باختلاف أنواعها وأغراضها لسكان الريف وعملية جمع الودائع من أصعب المهام التي يقوم بها أى نظام مالى وذلك للاعتبارات التالية:

- أ - النقص فى البنية الأساسية.
- ب - انخفاض الدخول للسكان الريفيين وعدم استقرارها.
- ج - تشتت الجغرافى لسكان الريف.
- د - ارتفاع تكاليف اجراءات الاقراض الريفي.
- هـ - انخفاض نسبة السداد للاقراض الريفي.
- و - ارتباط الاقراض الريفي بالسياسة العامة للدولة.
- ذ - أغلب برامج الاقراض الريفي تكون مؤقتة وسريعة الزوال.

٢-٥ التكامل بين الاقراض الريفي والخدمات الزراعية الأخرى (١):
أن منح التمويل الريفي عن طريق المؤسسات العامة للتسليف الزراعى هو خدمة من مجموعة خدمات متكاملة تساعد على سرعة تحقيق التنمية الزراعية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعى للمزارعين، ولايستطيع التمويل الريفي أن ينفذ برأيه بنجاح ما لم تكن متكاملة مع كافة النشاطات والبرامج الأخرى التي تستهدف تحقيق التنمية الزراعية، مثل برامج الأبحاث الزراعية والتسويق والارشاد الزراعى ومايتصل بها من خدمات اجتماعية مما يجعلها أكثر فائدة للمقترضين الريفيين.

أ - الاقراض الريفي والبحث والارشاد:
أن الادارة الناجحة هى أحد عوامل الانتاج الزراعى الأساسية فالادارة السليمة والمهارة الفنية تمكنان كثير المزارع من استخدام عوامل الانتاج استخداما سليما وهما شرطان أساسيان من شروط نجاح الانتاج الزراعى. ويمكن توفير ذلك للزراع عن طريق التعليم والارشاد، وتعود كفاءة كثير من برامج الاقراض الريفي الى عدم توفر الخبرة لدى المزارعين الريفيين بالأساليب الزراعية الحديثة التي تزيد من انتاجيتهم مع عدم توفر أجهزة البحث والارشاد الزراعى التي تعمل على توصيل هذه الأساليب للمزارعين وتعليمهم كيفية تنفيذها. وبالتالي لايمكن للتمويل الريفي أن يؤدي دوره بفعالية إلا إذا إرتبط بصورة أو بأخرى بأجهزة ومؤسسات البحث العلمى والارشاد الزراعى.

(١) المكتب الاقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتحاد الاقليمى للاشتغال الزراعى فى الشرق

الأدنى وشمال إفريقيا "التمويل الزراعى" مرجع للتدريس فى الجامعات العربية ١٩٩٥.

ب - التمويل الريفي وتوفير المدخلات الزراعية:

لا يمكن للاقراض الريفي أن يؤدي دوره بنجاح ما لم يوفر المدخلات الزراعية للمزارعين بصفة خاصة توفر التكنولوجيا في الأسواق وبالأسعار المناسبة وفي الأوقات المناسبة لهم ومن هنا تتركز مؤسسات التمويل الريفي على التعامل والتنسيق معها لتوفير احتياجات المزارعين، يلاحظ في البلدان النامية وجود مشاكل تتعلق بعدم توفر هذه المدخلات بالكميات المطلوبة والنوعيات الجيدة وفي الوقت المناسب، وسواء قدمت مؤسسات التمويل الريفي هذه الخدمة بنفسها أو من خلال غيرها، فإن حصول المزارع على قرض بشأنها لابد أن يكون بمعرفة مؤسسات التمويل الريفي وبناء على توصياتها بحيث تكون هناك صورة من التعاون والتنسيق بين الجهة الموردة والمؤسسة المقرضة لضمان استعمال الأنواع المحددة في القرض وبكامل مواصفاتها، حيث يكون المزارع حراً في اختيار احتياجاته من عدة مصادر متنافسة، ويكون ذلك في مصلحته وكذلك في مصلحة المؤسسة المقرضة، حيث يختار المزارع السلعة الأفضل من وجهة نظره وهو بنفسه يتحمل نتائج هذا الاختيار، شريطة أن يكون للمؤسسة المقرضة دوراً إرشادياً يحدد أفضل المواصفات للسلعة المطلوبة في ضوء توصيات مراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي.

ج - التمويل الريفي والتسويق:

بالرغم من الزيادة الكبيرة في الانتاجية التي تحققت في بعض الزراعات في كثير من البلدان النامية ومنها مصر نتيجة توفر التكنولوجيا الحديثة والقروض اللازمة لتوظيفها في الزراعة، إلا أن صافي العائد للمزارع لم يرتفع بنفس نسبة ارتفاع انتاجيته، ويرجع ذلك الى أنظمة التسويق المتبعة في تلك الدول، وتكون هذه الظاهرة أكثر وضوحاً وأشد خطراً عند غياب الترابط بين السياسات الاقراضية والسياسات التسويقية، حيث أن الاقراض الريفي الذي لا يراعى الوضع التسويقي يؤدي الى قروض لا تسدد نفسها والى تورط المزارع وتحمله مديونية لا يستطيع الارتقاء بها، من هنا لابد من التنسيق والتعاون بين التمويل الريفي والتسويق في إيجاد نوع من التنسيق لدراسة كافة الأسواق المحلية والخارجية في المدى القريب والبعيد، وتنظيم الاقراض الريفي وحجمه وأغراضه بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية، كذلك التعاون بين التسويق والإرشاد والاقراض لتقديم النصح والإرشاد للمزارعين، كذلك تساهم مؤسسات التمويل الريفي في تنفيذ ذلك عبر تشجيع أو عدم تشجيع زراعات معينة من خلال سياسات الاقراض الريفي التي تتبعها.

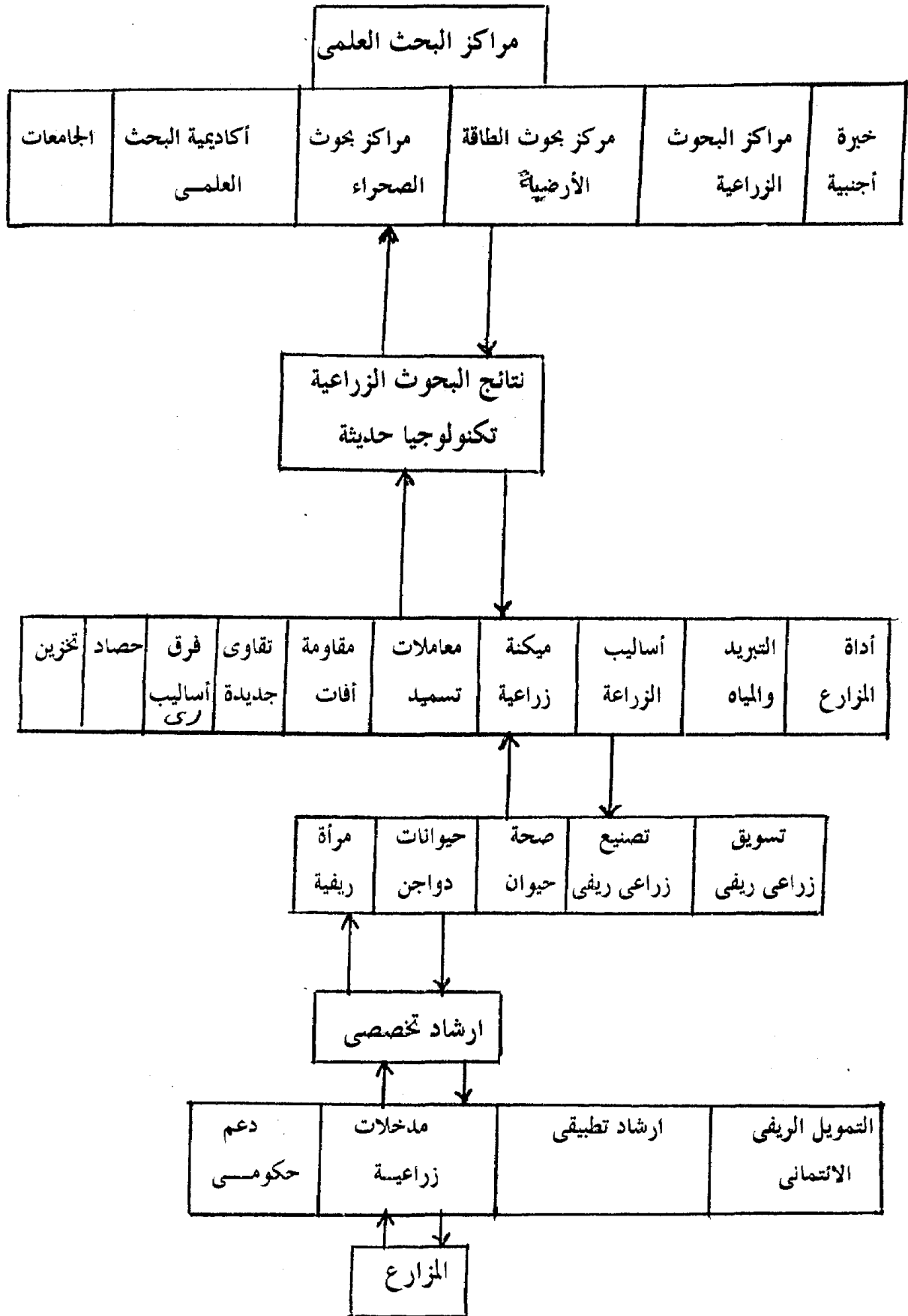
د - التمويل الريفي والدعم الحكومي:

تقوم كثير من الدول ومنها مصر بتوفير الدعم المادي للمزارعين من خلال دعم ائتمان المدخلات الزراعية أو إعفاء الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية أو بدعم الانتاج نفسه أو إعفاء المزارعين من الضرائب أو بتقديم دعم مالى مباشر كنسبة معينة من تكاليف الانتاج الزراعى، وهذا كله له علاقة كبيرة بالاقتراض الريفي، فقد تؤدي سياسة الدعم الى تحسين مستوى دخل المزارعين وبالتالي تحسين مقدرتهم على سداد القروض أو عكس ذلك عدم السداد وبخاصة إذا تم النظر الى العهل الاقراضى وكأنه جزء من سياسة الدعم الحكومية، ومن هنا يجب التأكيد على قيام مؤسسات مستقلة بعيدا عن مؤسسات الاقتراض الريفي لتقديم الدعم للمزارعين، وبالتالي ضرورة إيجاد نوع من التنسيق بين مؤسسات الدعم ومؤسسات الاقتراض الريفي الزراعى من أجل وضع أفضل السياسات لدعم المزارعين ومن أجل تمكين المؤسسات المقرضة من تحصيل ديونها.

٦-٢ أهمية بنوك القرى فى عمليات التنمية الزراعية الريفية فى مصر:

لم يعد الائتمان الزراعى قاصرا على ازالة بعض معوقات أو علاج بعض المشاكل التمويلية التى تعترض الزراع أثناء الموسم الزراعى، بل لقد أصبح الائتمان الريفي أحد العوامل الرئيسية لتحديث الزراعة وتعظيم الانتاج الزراعى وذلك عندما يتبنى تمويل تكاليف التنمية الريفية كلها ولا يمكن للائتمان الريفي بمفرده أن يوفر العلاج الشافى المطلوب لأحداث التنمية وزيادة دخل الزراع بصنفة خاصة، وتحسين مستوى رفاهية المجتمع الريفي بصنفة عامة، حيث أن تحقيق ذلك يعتمد على مجموعة من العوامل الرئيسية التى ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ومن أهمها الجانب التكنولوجى والجانب الارشادى والتسويقي والتمويلي.

وما لاشك فيه أن تحقيق معدلات أعلى للتنمية الزراعية الريفية فى مصر يتطلب التخطيط السليم ووضع البرامج التنفيذية التى تعتمد على تكامل الخدمات البحثية والائتمانية والارشادية والتسويقية(شكل رقم ١)، هذا بالإضافة الى أهمية توفير التمويل الريفي الائتماني اللازم لصغار المنتجين فى القطاع الريفي.



شكل رقم (١) يبين التكامل بين الاقراض الريفى والخدمات الزراعية الأخرى.

٧-٢ دور بنوك القرى فى تقديم التمويل الريفى للزراعة: (٨)

اتجهت بنوك القرى بعد صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى تطبيق قروض مستحدثة بعد أن كانت قاصرة على الاقراض الزراعى فقط وبالتالي حدث تحول من الائتمان الزراعى الى الائتمان الريفى من حيث دخول قروض استثمارية جديدة تخدم خطة التنمية الريفية فى القرية بغرض زيادة دخل المزارع. ويتبين من الجدول رقم (٦) تطور حجم القروض الزراعية والاستثمارية التى تمنح للتمويل الريفى من بنوك القرى بقيمتها الحقيقية والنقدية، يتضح منها أن القروض الزراعية بلغت نحو ٤٤٩ مليون جنيه بالقيمة الحقيقية عام ١٩٨٠/٧٩ وتزايدت حتى بلغت نحو ٥٦٦ مليون جنيه بالقيمة الحقيقية عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ١١٧ جنيه تمثل حوالى ٢٦٪ خلال فترة الدراسة، فى حين نجد أن القروض الاستثمارية بلغت نحو ١١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠/٧٩ وتزايدت حتى بلغت حوالى نحو ١٠٧٤ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ٩٥٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٨٣٪ خلال فترة الدراسة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن قيمة القروض الزراعية بلغ نحو ٤٤٩ مليون جنيه تمثل نحو ٨٠٪، وحجم القروض الاستثمارية بلغت حوالى نحو ١١٥ مليون جنيه تمثل نحو ٢٠٪ من حجم القروض الكلية التى قدمتها بنوك القرى عام ١٩٨٠/٧٩ الا أنه خلال فترة الدراسة تغير الوضع بالنسبة لنسبة القروض الزراعية والاستثمارية حيث أصبح حجم القروض الزراعية حوالى نحو ٥٦٦ مليون جنيه تمثل نحو ٣٥٪ فى حين بلغت القروض الاستثمارية ١٠٧٤ مليون جنيه تمثل نحو ٦٥٪ عام ١٩٩٤/٩٣. وهذا الانقلاب والتحول يدل على تحول مفهوم التمويل الزراعى الذى كان قاصرا على تمويل الخدمات الزراعية فقط الى التمويل الريفى الذى يقوم بتمويل احتياجات المزارع سواء زراعية أو غير زراعية. شكل رقم (٧) وتنوع القروض الاستثمارية لتشمل الصوب الزراعية، الثروة الحيوانية، تليقح صناعى، الثروة الداجنة، الثروة السمكية، قروض التنمية الريفية، قروض تشغيل الشباب، التسويق، التجارة فى مستلزمات الانتاج الزراعى، قروض صناعات زراعية، قروض استيراد تكنولوجيا من الخارج. قروض دبغ الجلود، ميكنة زراعية، صيانة وحدات الري والصرف، تصنيع أخشاب، قروض تربية النحل، التربية المنزلية، الأواني الفخارية، الفحم النباتى، وخلافه من مشاريع التنمية الريفية التى تعمل فى النهاية على زيادة دخل المزارع.

التوزيع الجغرافى لبنوك القرى فى مصر:

يتضح من الجدول رقم (٧) التوزيع الجغرافى لبنوك القرى وكذلك نصيب حجم التمويل الريفى المقدم من تلك البنوك الى الحائزين فى كل محافظة من محافظات الجمهورية، ونتبين أن أكبر عدد لبنوك القرى يقع فى محافظات البحيرة والمنيا والشرقية والدقهلية حيث يوجد بها حوالى ٨٢، ٨١، ٧٩، ٧٠ بنك قرية تمثل نحو ٩٧٪، ٩٦٪، ٩٤٪، ٨٣٪ من مجموع بنوك القرى فى مصر البالغة حوالى ٨٤٣ بنك قرية فى حين نجد أن أقل عدد من بنوك القرى يوجد فى الاسكندرية ثم القناة وسيناء حيث يوجد بها حوالى ١٢، ١٥ بنك قرية تمثل نحو ١٤٪، ١٦٪ من مجموع بنوك القرى فى مصر البالغة نحو ٨٤٣ بنك قرية وذلك عام ١٩٩٤.

جدول رقم (٦)

تطور حجم القروض التي تمنح للتمويل الريفي من بنوك القسرى
خلال الفترة ٨٠/٧٩ حتى ٩٤/٩٣

مليون جنيه

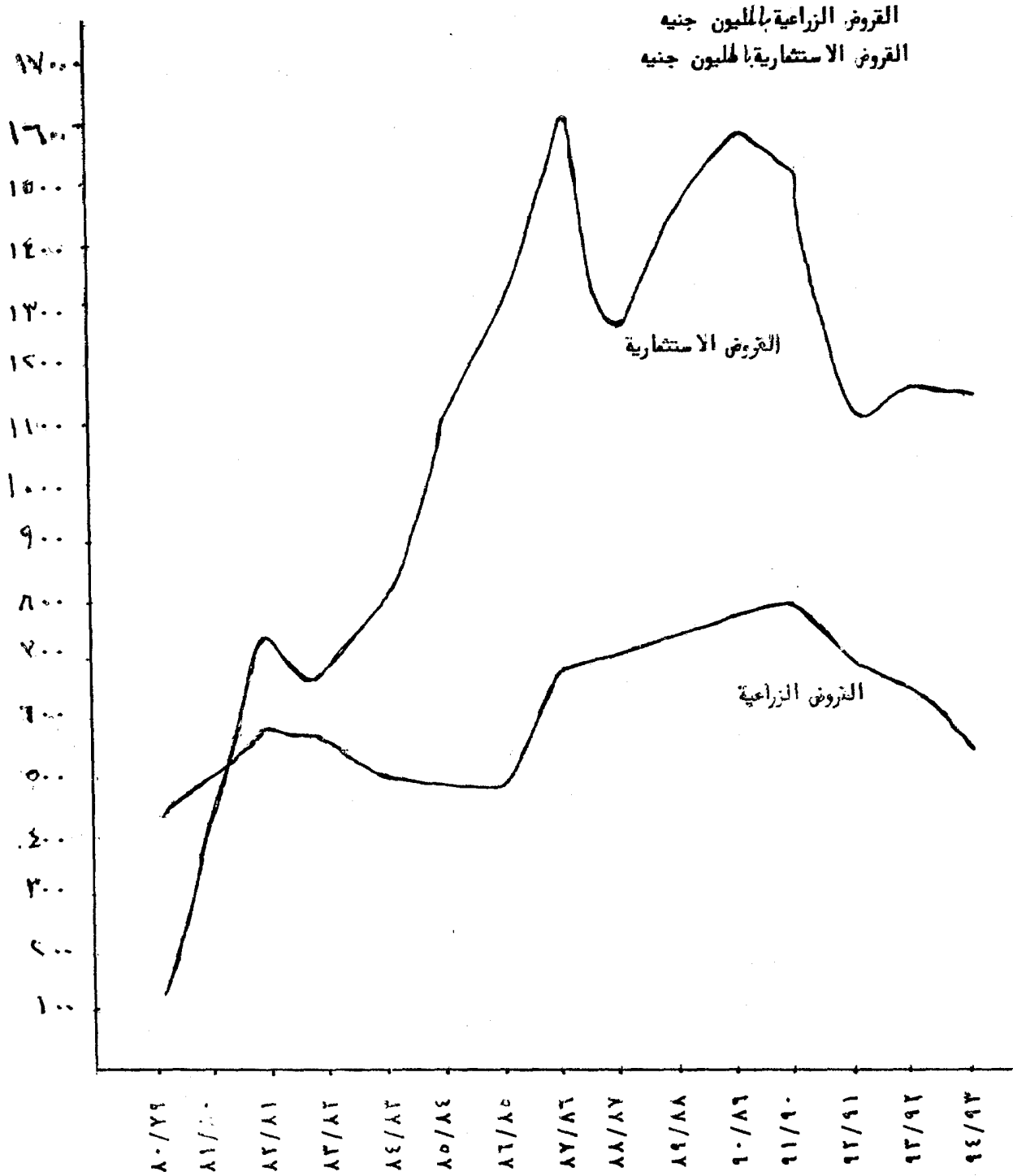
سنة/بيان			القيمة النقدية			بالقيمة الحقيقية		
قروض زراعية	قروض استثمارية	اجمالي القروض	قروض زراعية	قروض استثمارية	اجمالي القروض	قروض زراعية	قروض استثمارية	اجمالي القروض
١٦٨	٤٣	٢١١	٤٤٩	١١٥	٥٦٤	١٦٨	٤٣	٢١١
٢١١	١٦١	٣٧٢	٥١٠	٣٨٨	٨٩٨	٢١١	١٦١	٣٧٢
٢٧٣	٣٣٩	٦١٢	٥٧٤	٧١٢	١٢٨٦	٢٧٣	٣٣٩	٦١٢
٣١٠	٣٤٧	٦٥٧	٥٦٣	٦٣٠	١١٩١	٣١٠	٣٤٧	٦٥٧
٣٢٥	٥٢٧	٨٥٢	٥٠٤	٨١٦	١٣٢٠	٣٢٥	٥٢٧	٨٥٢
٣٦١	٧٧٧	١١٣٧	٤٩٣	١٠٦١	١٥٥٤	٣٦١	٧٧٧	١١٣٧
٤٣٤	١١٦١	١٥٩٥	٤٨٣	١٢٩٣	١٧٧٦	٤٣٤	١١٦١	١٥٩٥
٦٧٧	١٦٩٢	٢٣٦٩	٦٧٧	١٦٩٣	٢٣٦٩	٦٧٧	١٦٩٣	٢٣٦٩
٨٠٧	١٤٥٦	٢٢٦٣	٦٨١	١٢٢٨	١٩٠٨	٨٠٧	١٤٥٦	٢٢٦٣
٩٨٧	٢٠٢٠	٣٠٠٧	٧١٣	١٤٦٠	٢١٧٢	٩٨٧	٢٠٢٠	٣٠٠٧
١٢٦٦	٢٥٠٠	٣٧٦٦	٧٥٥	١٤٩١	٢٢٤٦	١٢٦٦	٢٥٠٠	٣٧٦٦
١٥١٦	٢٧٤٦	٤٢٦٢	٧٨٨	١٤٢٨	٢٢١٦	١٥١٦	٢٧٤٦	٤٢٦٢
١٥٥٢	٢٣٤١	٣٨٩٣	٦٩٦	١٠٥٠	١٧٤٦	١٥٥٢	٢٣٤١	٣٨٩٣
١٦٨٧	٢٨١٧	٤٥٠٤	٦٥٢	١٠٨٨	١٧٤٠	١٦٨٧	٢٨١٧	٤٥٠٤
١٨٣٠	٣٠٦١	٤٨٩١	٥٦٦	١٠٧٤	١٦٤٠	١٨٣٠	٣٠٦١	٤٨٩١

المصدر:

سجلات إدارة الاحصاء بالبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (بيانات غير منشورة)

تطور حجم القروض الزراعية والاستثمارية
خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣-٨٠/٧٩

مليون جنيه



لسنة

أما من ناحية منح الائتمان الريفي فنجد أن بنك الدقهلية في الأول ثم البحيرة ثم الشرقية وأخيرا المنيا حيث بلغ حجم الائتمان الريفي للقروض الزراعية نحو ١٨٣، ١٧٠، ١٦٢، ١٥٨ مليون جنيه حيث تمثل نحو ١٠٪، ٩٢٪، ٨٨٪، ٨٦٪ من جملة القروض الزراعية البالغة حوالى ١٨٣ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤ فى حين بلغت القروض الاستثمارية نحو ٣٤١، ٣٢٦، ٢٧٨، ٢١١ مليون جنيه تمثل نحو ١١١٪، ١٠٧٪، ٩١٪، ٦٩٪ من جملة القروض الاستثمارية البالغة ٣٠٦١ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤، فى حين أن أقل حجم قروض كان فى محافظة الاسكندرية حيث بلغت نحو ١٢ مليون جنيه قروض زراعية و ٢٣ مليون جنيه قروض استثمارية تمثل حوالى ٠٫٧٪، ٠٫٧٥٪ من جملة القروض الزراعية البالغة ١٨٣٠ و ٣٠٦١ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٩٤. (جدول رقم ٧).

أما فيما يخص بنك القرية من جملة المساحة التى يخدمها على مستوى الجمهورية وحيث أنها فى المتوسط حوالى ٧١٠٠ فدان نجد أن هناك بنوك قرى أعلى من المتوسط مثل الاسكندرية والبحيرة والشرقية والقناه حيث يخدم بنك القرية فى تلك المحافظات حوالى نحو ١٠٨٠٠، ١٠٠٠٠، ٩٤٠٠، ٩٢٠٠ فدان على الترتيب فى حين هناك بنوك قرى تخدم مساحات فى محافظات أقل من المتوسط العام مثل أسوان والقليوبية والمنيا حيث تخدم نحو ٣٣٠٠، ٤٥٠٠، ٥٢٠٠ فدان على الترتيب عام ١٩٩٤.

وبالنسبة لعدد الحائزين الذين يخدمهم بنك القرية فوجد أنه يخدم فى المتوسط نحو ٤٣٠٠ حائز على مستوى الجمهورية فى حين نجد أنه يخدم أكثر من المتوسط العام فى محافظات المنوفية والقليوبية والغربية حيث يخدم نحو ٨٠٠٠، ٧١٠٠، ٦٠٠٠ حائز، هناك بنوك قرى فى محافظات تخدم عدد من الحائزين أقل من المتوسط العام كما فى محافظة الاسكندرية وأسوان والقناه حيث يخدم نحو ١١٠٠، ١٦٠٠، ١٧٠٠ حائز على الترتيب عام ١٩٩٤.

جدول رقم (٧)
محافظة القري على
بنك من المساحة عام ٧٤

[illegible]

سجلات إدارة الأحياء بالبنك الرئيسي للتنمية والأمن الزراعي (بيانات غير منشورة)

زمین و حیثیت من ::

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

٨-٢ مستقبل التمويل الريفي في مصر:

إنه صناعة تتسم بطبيعة خاصة تميزها عن بقية الصناعات الأخرى حيث تعتمد إلى حد كبير على الظروف الطبيعية ومايكتنفها من مخاطر وتقلبات تنعكس على حجم الانتاج الزراعي، هذا وتؤدي هذه الظروف أيضا إلى موسمية الانتاج الزراعي وبالتالي موسمية الدخل المتولد منه، كما يعتمد الانتاج الزراعي على القطاع الخاص الذي يتكون أغلبه من صغار الزراع ، كل هذه الأمور تنعكس على شكل وطبيعة التمويل الريفي الملائم لطبيعة القطاع الزراعي الريفي.

ومن تحليل الائتمان الزراعي يتضح تطور مفهوم الائتمان الزراعي وتوجهه نحو الشمولية أى خدمة أكبر عدد من الزراع بما يعنى التحول نحو التمويل الريفي وبالتالي تغطية أوجهه النشاطات والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة والزراع وبالتالي تحول التمويل الريفي في المستقبل من وظيفة تمويلية الى وظيفة تنمية.

إن بنوك القرى لها وظيفة تنمية بالاضافة إلى الوظيفة المصرفية التي تخدم النشاط الاقتصادي الزراعي وعلى ذلك فإن مستقبل بنوك القرى هي دفع عمليات التنمية في القطاع الزراعي، ومن ثم فإن بنوك القرى هي الجهاز الرئيسي المسئول عن وضع خطط الائتمان وتمويل التنمية الزراعية والاجتماعية وكذلك تمويل الخدمات المرتبطة بالزراعة وفقا لطبيعة ومقتضيات القطاع الزراعي من جهة وقواعد واجراءات الجهاز المصرفي من جهة أخرى. وطبقا لحجم القروض المقدمة من بنوك القرى يتضح أن هناك زيادة سنوية معنوية قدرها ٢٠٤٧، ٧٤٨ مليون جنيه للقروض الاستثمارية نقدى وحقيقى على الترتيب خلال فترة الدراسة ٨٦/٨٥ وحتى ١٩٩٤/٩٣ فى حين وجدت زيادة سنوية معنوية قدرها ١٧١٥ مليون جنيه للقروض الزراعية النقدية، فى حين قدرت أنها تنخفض سنويا بمقدار ٦٩٩ مليون جنيه حقيقى للقروض الزراعية خلال فترة الدراسة ٨٦/٨٥ وحتى ١٩٩٤/٩٣ (٢) وهذا يؤكد أن هناك زيادة فى المستقبل بالنسبة للقروض الاستثمارية التى تقوم بالدور الرئيسى للتنمية الريفية فى الريف.

(١) تطور القروض الاستثمارية النقدية والحقيقية

ص هـ = ٢٠٤٧ + ٧٠٩ س هـ
بالقيم النقدية

ص هـ = ٢٣٩٩ + ٧٤٨ س هـ
بالقيم الحقيقية

(٢) تطور القروض الزراعية النقدية والحقيقية

ص هـ = ١١٩٨ + ١٧١٥ س هـ
قيم نقدية

ص هـ = ٧٨٢ - ٦٩ س هـ
قيم حقيقية

وبالتالى فإن بنوك القرى فى المستقبل يجب أن يركز على التمويل الريفى فى:

- ١- تنمية الانتاج الزراعى فى مصر بما يحقق سد الفجوة الغذائية من خلال العمليات المرتبطة بتنمية مصادر الدخل الزراعى وزيادة كفاءة تشغيل المكونات الأساسية لهذا القطاع سواء من حيث الموارد الأرضية أو المائية أو البشرية أو التكنولوجية.
- ٢- ارتباط التمويل الريفى سواء فى المدى القريب أو البعيد بالأهداف التى يرتبط بها القطاع الزراعى.
- ٣- قيام بنوك القرى بتمويل ومساعدة القطاع الخاص حتى يتم خصخصة القطاع الزراعى والريفى على أساس أن سياسة الدولة هى تدعيم القطاع الخاص والتوجه نحو التحرر الاقتصادى. وتحمل القطاع الخاص عبأ التنمية سواء فى الريف أو الحضر.
- ٤- إدخال برامج النظم الحديثة للمعلومات وتنمية تطوير الموارد البشرية بالريف.

الفصل الثالث
تحليل البعد الاجتماعي في علاقات القطاع
الريفى بمؤسسات التمويل

إعداد
د. محمد نصر فريد

الفصل الثالث

تحليل البعد الاجتماعي في علاقات القطاع الريفي بمؤسسات التمويل

٢ - ١ المقدمة

لقد شهدت مصر توسعا ملحوظا في مجال تقديم الخدمات العامة مع بداية الثمانينات، وفي إطار التوجه نحو اللامركزية وتحديث الأجهزة المحلية وخاصة المعنية بالقطاع الريفي فقد صدرت قرارات^٦ وأبرمت إتفاقيات^٧ وظهرت دراسات^٨ ووضعت مخططات^٩ تهدف منها جميعا تعويض القرية عما فات، والعمل على أن لا تتخلف مرة أخرى عما هوأت، بالطبع من المشروعات التي تحمل الخيرات إلى أهل الريف المصرى. ويعتبر بنك التسليف الزراعى سابقا، بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا من أهم الأجهزة التي قدمت خدماتها للقطاع الريفي وقد تمثلت في الخدمات الزراعية بصفة أساسية من حيث التمويل والتسويق وفقا للسياسات الحكومية المتبعة في ذلك الوقت، ومن ثم كان ومازال للاتصال المباشر لمندوبى البنك لسكان الريف أهمية يمكن الاعتماد عليها في إحداث تغيرات إقتصادية وإجتماعية مرغوب فيها مستقبلا، لكن ذلك يحتاج إلى إعادة النظر في دور البنك من حيث النموذج التحفيزى المنافس لغيره من مؤسسات التمويل العاملة فى قطاع الريف، خاصة بعد إعادة الهيكلة فى إطار سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر والاتجاه إلى قوى وأليات السوق. وتعتبر الاجراءات المطلوبة من البنك لتنمية دوره مستقبلا فى قطاع التنمية الريفية، خارج نطاق إهتمام هذه الدراسة، لكنه يبقى من الأهمية البحث عن الدور الاجتماعى للبنك فى حياة سكان الريف، وما إذا كان ذلك الدور مباشرا أو غير مباشر، أو مؤثرا أو هامشيا. وأيضا كان الأمر فائنا نسعى إلى تحسس هذا الدور. والهدف من ذلك يقع فى إطار تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى خاصة بعد إتباع سياسات عدم التدخل المباشر فى النشاط الزراعى من قبل الحكومة والاعتماد على أليات السوق. ثم هل هناك من مؤسسات التمويل التي يعتبر القطاع الريفي محل إهتمامها وذلك فى إتجاه التنمية الاجتماعية كما أسلفنا.

^٦ تشكيل اللجنة العليا لإعادة بناء وتنمية القرية للمصرية - ١٩٧٢.

- إنشاء جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية - ١٩٧٣.

^٧ إتفاقية صندوق التنمية المحلية مع المعونة الأمريكية ١٩٧٩.

إتفاقية الخدمات الأساسية مع المعونة الأمريكية ١٩٨٠.

إتفاقية التنمية المحلية الثانية مع المعونة الأمريكية.

^٨ راجع الدراسات الدارة بقائمة المراجع المتعلقة بالقرية المصرية.

^٩ يعتبر آخرها مايعرف " بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة - شروق " أكتوبر ١٩٩٤.

٣-١-١ أهداف البحث

الهدف الرئيسى من هذا البحث هو إستطلاع للدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به بعض مؤسسات التمويل العاملة فى القطاع الريفى، وبصفة خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى، والوقوف على حجم الدور الاجتماعى له فى حياة سكان الريف، والتعرف على مدى فعاليته، وتحديد حجم المشكلة المتوقعة فى حالة خروج البنك من التدخل المباشر فى التعامل مع الفلاح، بسبب تغير سياسات البنك فى إطار عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر وذلك بفرض أن له دور اجتماعى وأن خروجه قد يؤدى إلى بعض المشكلات الاجتماعية فى حياة أهل الريف.

٣-١-٢ أهمية البحث

تعكس نتائج بعض الدراسات السابقة التى يجرى الاشارة إلى بعضها فى إيجاز فى هذا الجزء من البحث، وأهداف البحث التى تم تحديدها كما سبقت الاشارة، أهمية هذه الدراسة. فهو بحث ميدانى يعتمد فى جمع بياناته على المصادر الأساسية للمعلومات عن القرى محل الدراسة، كما يستنير بمصادر البيانات والمعلومات الأخرى، ويستطلع ويحلل الدور الذى يجب أن تقوم به بعض مؤسسات التمويل العاملة فى الريف للتعويل عليها فى رفع كفاءة الأداء على المستوى القروى فى احداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى بل والسياسى المطلوب.

وتزداد أهمية هذا البحث بإعتباره بحثا ميدانيا شاملا لعدد من القرى المختارة، وكذلك بالنظر إلى منهجه الذى يجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية فهو يطرح عددا من التساؤلات وبعضها من الفرضيات من المأمول أن توفر الاجابة عنها ويوفر اختبارها قدرًا من المعرفة الاضافية فى مجال التنمية الاجتماعية فى القطاع الريفى المصرى، من خلال إتباع منهجية علمية.

٣-١-٣ أسئلة البحث

يسعى هذا البحث إن أمكن إلى الاجابة عن الأسئلة التالية:

ماهو الدور الاجتماعى الذى قامت به مؤسسات التمويل العاملة فى القرى فى الماضى والحاضر(خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى)، وماهو الدور المتوقع منها مستقبلا؟ فى ظل التغير الهيكلى المتوقع؟ فى إطار عملية الاصلاح الاقتصادى؟.

هل ثمة عقبات تحول دون التنمية الاجتماعية الريفية، وماهى؟ ، ماهى الحلول الممكنة؟.

هل يقتصر دور مؤسسات التمويل الزراعى فى المستقبل على تمويل الأنشطة المولدة للدخل فقط؟ أم من المتوقع أن تمول بعض الأنشطة الخدمية الأخرى وماهى الصيغة المناسبة فى رأى المستفيدين بالدرجة الأولى؟

هل يمكن أن نتوقع إعادة صياغة للعلاقات الاجتماعية السائدة الآن فى المجتمع الريفى فى إتجاه يخدم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع وتحسين مستوى حياة أفراد المجتمع الريفى؟

هذه الأسئلة فى صورتها العامة قد تم تفصيلها فى إستمارة مقابلة ميدانية أعدت لهذا الغرض ومرفقة بملحق الدراسة.

٤-١-٣ حدود البحث

تحدد أغراض البحث وأهدافه وأسئلته العامة التى تمت الإشارة إليها من قبل الاطار العام الذى يتم فيه البحث. وإعتقادا على ذلك فإن هذا البحث يركز الضوء على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل العاملة فى الريف المصرى خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى فى الماضى والدور المتوقع منه مستقبلا، ويعمل البحث على إبراز أهم المشكلات التى سيواجهها الفلاح إذا انسحب البنك من حياته لأى سبب على فرض أن له دور رئيسى فى حياته.

وبالتالى فإن هذا البحث محدود بأسئلته وأهدافه، وبالتالى فهو لا يتطرق بعمق إلى أدوار مختلف المؤسسات التمويلية أو غيرها من الأجهزة ذات الصلة بالمجتمع القروى إلا من خلال علاقات وارتباطها بعملية التنمية الاجتماعية القروية، كما أنه لا يتطرق إلى آراء العديد من المواطنين بالقرى، رغم أهمية ذلك، لكنه ملتزم بمفردات العينة التى تمثل نوعيات مختلفة منهم على إختلاف أعمارهم وأنشطتهم الاقتصادية الرئيسية دون التركيز على العاملين أو التنمية إلى القطاع الزراعى فقط.

٢-٣ طريقة الدراسة وتحديد المجتمع واختيار العينة:

لعل أهم أهداف هذه الدراسة هو محاولة الاجابة على سؤال هل كانت هناك دوافع إجتماعية مباشرة أو غير مباشرة فى تعامل ساكنى الريف المصرى مع بعض مؤسسات التمويل العاملة فى القطاع الريفى، وخاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى وهو أكثرها إنتشارا وأقدمها من حيث الزمان وأقربها من حيث التعامل مع أهل الريف بصفة عامه؟، كما أن هذا الهدف ينطوى على هدف آخر يتمثل فى محاولة الباحث لقياس صورة الجانب الانسانى والاجتماعى لتلك المؤسسات فى أذهان المتعاملين معها، ومعرفة درجة الرضا عنها لديهم، وخاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى. ويفيد تحقيق هذه الأهداف وغيرها فى الاجابة على عدة تساؤلات أخرى تهم الجهات والجهود العاملة فى الريف المصرى من أجل التنمية المتكاملة، فالى أى مدى ظل نظام الائتمان الزراعى يلعب دورا فى التغيرات الاجتماعية لسكان الريف المصرى فضلا عن التغيرات الاقتصادية والسياسية ويفترض أن الفصول الأولى من تلك الدراسة قد أمكنها التوصل إلى أثر الائتمان الزراعى على عملية التمايز الاقتصادى بين طبقات المجتمع الريفى، فضلا عن توضيح الدور التاريخى لتطور هذا التمايز وأثره على النمو الاقتصادى والاجتماعى المتوقع مستقبلا.

وقد تطلب تحقيق الأهداف السابقة والخاصة بهذه الدراسة القيام بدراسة ميدانية لجمع المعلومات من عدد من ساكنى القرى، سواء كانوا من المتعاملين مع بعض مؤسسات التمويل خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى، أو من العملاء المرتقبين، أو ممن لم يسبق لهم التعامل ولا ينتظر التعامل مع غيره، ثم تبويب وتحليل النتائج. وقد تركز تحديد المعلومات المطلوبة للدراسة على الخصائص السلوكية مثل التعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعى وأثر هذا التعامل على حل مشكلات عامة تواجه الفرد المعنى بالمعاملة، أو حل مشكلات بعينها سواء كانت تتعلق بنشاطه الاقتصادى الانتاجى أو التسويقي أو غيره، أو تتعلق بنشاط الفرد الاجتماعى بدا من إقدام الفرد على الزواج وتكوين أسرته، إلى تربية الأولاد وتعليمهم أو إختيار المهن ونوعية العمل الملائمة لأفراد الأسرة، كذلك التطرق إلى بعض النواحي الترويحوية والمناسبات الروحية والعيادات، إلى الرعاية الصحية ... وغيرها.

١-٢-٣ تصميم طريقة جمع المعلومات والبيانات

نظرا لكثرة المعلومات والبيانات المطلوبة لمثل هذا النوع من البحوث، فضلا عن أهمية عامل الوقت فقد تقرر جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام إستقصاء تم تصميمه وفق أهداف وظروف هذا الجزء من البحث، مع الأخذ فى الاعتبار مدى كفاية العوامل المحددة كنوع من الاستكشاف، حيث يرى الباحث أنها أقرب ما تكون إلى الدراسة الاستطلاعية، (إستمارة المقابلة بالملحق). ومن ناحية أخرى وفى ضوء إعتبارات تكاليف الدراسة الميدانية والوقت اللازم وإمكانية توزيع حجم العينة على أكبر عدد من المحافظات بحيث يستوفى البعد الجغرافى بما يحمله من خصائص إجتماعية وإقتصادية وطبيعية، فقد إنعكس ذلك على عملية تحديد مجتمع الدراسة والعينة.

٢-٢-٢ مجتمع الدراسة والعينة:

إعتبر مجتمع الدراسة هو كل فرد يسكن أو من يقع موطنه في الجزء الريفي في مصر، سواء ممن يتعامل مع مؤسسات التمويل الزراعي، أو لا يتعامل معها خاصة بنك الائتمان الزراعي، ونظرا لعدم توفر بيانات أو معلومات عن حجم هذا المجتمع، فقد أعتبر مجتمع لانهائي، أو يمكن إعتباره حوالي ٦ مليون فرد (عدد سكان مصر نحو ٦٠ مليون نسمة، أي حوالي ١٢ مليون أسره بمتوسط خمسة أفراد للأسرة الواحدة، ونحو ٥٠٪ سكان ريفيون تقريبا). وفي جميع الأحوال فإن مجتمع الدراسة يعتبر مفتوح أو لانهائي. وقد إتضح من عملية المعاينة أي تحديد حجم العينة باستخدام الجداول الاحصائية، أن الحجم المناسب لا يقل عن ٦٠٠ مفردة عند معامل ثقة ٩٥٪ ومع توافر الخصائص المطلوبة في مجتمع البحث بنسبة لا تقل عن ٥٠٪. إلا أنه وعلى ضوء محدودات تكاليف البحث الميداني والوقت اللازم وإمكانية تمثيل العينة المختارة للمجتمع فقد قرر الباحث مايلي:

- أ- فيما يتعلق بمفردات العينة فقد تم إختيار عدد ممن عرفوا بالقيادات الطبيعية الريفية لبعض قرى مختارة ضمن برنامج السنة الأولى للمشروع القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)^{١٠} وكان من هؤلاء الفلاح والتاجر وصاحب الورشة والموظف لبنك الائتمان الزراعي سابقا، ورئيس القرية أو الوحدة القروية والمأذون ومن كان يعمل بالتعليم ولكنه بالمعاش الآن وفئات عمل أخرى متعددة، ومن ثم فإن إختيار هؤلاء القيادات على النحو المشار إليه قد ضمن تمثيل معظم فئات المجتمع الريفي بطريقة عشوائية ودون تحيز من الباحث للتركيز على فئة دون الأخرى. وبذلك تم تحديد العينات الفرعية قبل توزيع حجم العينة على المحافظات.
- ب - وفيما يتعلق بتوزيع حجم العينة على المحافظات، فقد تم إختيار خمسة عشر محافظة من محافظات مصر البالغ عددها ستة وعشرون كما هو مبين بالجدول رقم (١)، ومن ثم أمكن تغطية البعد الجغرافي بالكامل حيث تمثل محافظات دمياط والبحيره والاسكندرية شمال الدلتا، ويمثل شرق ووسط الدلتا كل من محافظات الشرقية، المنوفية، كفر الشيخ. بينما أختيرت محافظتى القليوبية والجيزة لتمثل منطقة جنوب الدلتا، وتمثل محافظات الفيوم وبني سويف منطقة أو إقليم شمال الصعيد، فى حين تمثل كل من محافظتى سوهاج وأسيوط، منطقة وسط وجنوب الصعيد، كما أعتبرت محافظتى شمال سيناء والاسماعيلية عن المنطقة الشرقية وسيناء، بينما تمثل محافظة مطروح الحدود الشمالية الغربية لمصر. وبذلك تم التمثيل المكاني والجغرافي لمحافظة مصر. ولقد أمكن للباحث إختيار بعض أفراد العينة من القرى المبينه بالجدول رقم (١) فى لقاءات متعددة أثناء العمل بمشروع التنمية الريفية المتكاملة (شروق) وإستكمال البعض الآخر بالسفر إلى تلك المحافظات، حيث إستغرقت عملية جمع

١٠ شارك الباحث فى بعض مراحل العمل الخاصة بمشروع التنمية الريفية المتكاملة والذي ينفذ من قبل وزارة الادارة المحلية، وقد تمثلت هذه المراحل فى مرحلة الاستكشاف والتحليل، إستشارة المجتمع، التخطيط للتنمية الريفية.

المعلومات والبيانات ثلاثون يوم عمل موزعة على فترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر. وقد اقتضت ظروف العمل الميداني والوقت الكلى المتاح لاجراء البحث فضلا عن تكلفته عدم التمكن من مقابلة العدد المقرر لأفراد العينة من كل قرية وهو ٤٠ فردا كما كان مستهدفا فى العمل الميداني، ومن ثم جاءت المقابلات الناجحة التى تمت على النحو المبين بالجدول رقم (١) قرين كل قرية من القرى المختارة. وبذلك بلغت نسبة المقابلات الناجحة التى تمت إلى إجمالى العدد الكلى لأفراد العينة حسب تصميمها نحو ٢٨٧٪ فقط. وفى ضوء أهداف البحث وعدد المقابلات المتاحة المتوفرة فقد أمكن استخدام عدد من الطرق الاحصائية البسيطة كالنسب المئوية والمتوسطات فى تحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى النتائج المعروضة بهذا البحث. وسوف يستخدم مصطلح "العينة" على عدد المقابلات التى تمت وقلدها ١٧٢ فردا، وذلك عند عرض وتحليل النتائج.

جدول رقم (١): القرى المختارة وعدد أفراد العينة بكل منها

| المحافظة | المركز | القرية | مقابلات ناجحة | عدد أفراد العينة |
|-------------|-------------|---------------|---------------|------------------|
| الاسكندرية | برج العرب | بهيج | ١٠ | ٣٠ |
| دمياط | كفر سعد | كفور الغاب | ١٦ | ٢٤ |
| البحيرة | دمنهور | إفلاقه | ١٣ | ٢٧ |
| المنوفية | أشمون | دروه | ١١ | ٢٩ |
| الشرقية | أبو حماد | الخلمية | ١٢ | ٢٨ |
| كفر الشيخ | كفر الشيخ | مسير | ١٤ | ٢٦ |
| القليوبية | بنها | مرصفا | ١٣ | ٢٧ |
| الجيزة | إمبابة | نكلا | ١٤ | ٢٦ |
| بنى سويف | بنى سويف | تزنمت الشرقية | ٩ | ٣١ |
| الفيوم | الشواي | الحامولى | ٢٠ | ٢٠ |
| سوهاج | دار السلام | الحيام | ٩ | ٣١ |
| أسيوط | أبنوب | المعابدة | ١٣ | ٢٧ |
| الاسماعيلية | القنطرة غرب | الرياح | ٧ | ٣٣ |
| شمال سيناء | الحسنة | القصيصة | ٦ | ٣٤ |
| مطروح | الضبعة | الجفيرة | ٥ | ٣٥ |
| الإجمالي | | | ١٧٢ | ٤٢٨ |

(١) وفقا للتقسيم الإدارى لنظام الإدارة المحلية تمثل القرية وحدة قروية قد تشتمل على قرية كبيرة تعرف بالقرية الأم بالإضافة إلى عدد من القرى الفرعية. وإختيار أفراد العينة قد تم على مستوى الوحدة القروية.

٣-٢ عرض وتحليل النتائج

٣-٣-١ توزيع مفردات العينة حسب المهنة أو العمل

يوضح الجدول رقم (٢) أن العينة قد اشتملت على مفردات من أصحاب المهن المختلفة، مثل المزارعين أو الفلاحين، واخماسين، والأطباء والمهندسين الزراعيين، والمدرسين، والشخصيات العامة ورؤساء مجالس محلية، ومنهم من العمل بالحرف المهنية والتجار والموظفون العموميين خاصة ممن يعملون بالإدارة المحلية. إلا أنه قد لوحظ أن العينة قد شملت على عدد ٥٨ موظف عمومي نسبتهم تبلغ ٣٤٪ من إجمالي العينة وقدرها ١٧٢ فردا. وكانت وظائفهم كما وردت في إستثمارات المقابلة تتمثل في رؤساء وحدات محلية قروية، ومدرسون بالتعليم، ومهندسون زراعيون، ومفتش قوين، وإخصائي تنمية، وموظفون بإدارات الشباب والرياضة، والكهرباء، والشئون الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي، والتدريب، والتخطيط، كما تضمنت أحد العاملين في وظيفة صراف خزانة بنك التنمية والائتمان الزراعي.

كما شملت العينة على ٤٦ فلاح أو مزارع تبلغ نسبتهم المثوية إلى إجمالي مفردات العينة ٢٧٪، بينما شملت العينة على ٤٣ ممن يعملون في أعمال متنوعة مثل الشخصيات العامة، وشيوخ بلد، ومأذون، وأعضاء بالمجلس الشعبي المحلي، وأصحاب أو ملاك مصانع لمواد البناء أو أصحاب سيارات أجرة، ورؤساء مجالس محلية، ورئيس ونائب رئيس جمعيات تنمية مجتمع محلي، ورئيس مجلس إدارة جمعيات تعاونية زراعية، وهؤلاء أصحاب المهن المتنوعة وبلغت نسبتهم المثوية نحو ٢٥٪ من إجمالي العينة. وقد شملت العينة أيضا على ١٣ فردا يعملون في فئة إخصائي، فمنهم أطباء ومحاسبون ومهندسون زراعيون، وأستاذ بجامعة الأزهر وتبين أن ١٢ فردا أخرى موزعة بين فني وتاجر أو بالمعاش وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٢). وقد لوحظ أن حوالي ٨٩٪ من فئة الفلاحين يتعاملون مع بنك التنمية والائتمان الزراعي وهذا يعتبر أمر طبيعي، بينما يتعامل خمسة أفراد يمثلون نحو ١١٪ منهم مع مؤسسات تمويلية أخرى أو تجار لامدادهم ببعض مستلزمات الانتاج الزراعي، أو التعامل فيما يتعلق بالنواحي التسويقية للانتاج الزراعي النباتي أو الحيواني، أو كليهما.

وفيما عدا فئة الفلاحين فإنه يمكن اعتبار بقية الفئات من غير عملاء بنك التنمية والائتمان الزراعي. فالموظفون العموميون منهم نحو ٣٦٪ عملاء لمؤسسات تمويلية أخرى ونحو ٥٧٪ منهم لا يتعاملون مع أى مؤسسات تمويلية، كما أن فئة الأعمال الأخرى المتنوعة موزعة بين ١٦٪ عملاء عملاء لبنك التنمية والائتمان الزراعي، ٣٣٪ عملاء لمؤسسات تمويلية أخرى، ٥١٪ لا يتعاملون مع أى مؤسسات تمويلية. وتعكس الصورة الإجمالية المبينة بالجدول رقم (٢) أن حوالي ٣٤٪ من أفراد العينة البالغ عددها ١٧٢ فردا لا يتعاملون مع أى جهات تمويلية فيما يتعلق بحياتهم بصفة عامة، وهناك نسبة مماثلة أى حوالي ٣٤٪ أخرى تتعامل مع مؤسسات تمويلية بخلاف بنك التنمية والائتمان الزراعي، ويمكن اعتبارها جهات منافسة له وإن كانت غير مبنية بالكامل في إستثمارات المقابلة لتقرير وتحديد ان كانت منافسة من عدمه، أما النسبة الباقية وهى الأقل وقدرها ٣٢٪ من إجمالي العينة هى من عملاء بنك التنمية والائتمان الزراعي وغالبتهم من الفلاحين أى حوالي ٧٥٪ منهم على وجه التقريب.

جدول رقم (٢): توزيع مفردات العينة حسب العمل

| العمل | من عملاء البنك | يتعامل مع مؤسسات أخرى | لا يتعامل مع أى جهة | العدد | النسبة المئوية | ملاحظات |
|------------|----------------|-----------------------|---------------------|-------|----------------|---------|
| فلاح | ٤١ | ٥ | - | ٤٦ | ٪٢٧ | |
| اخصائى | ٢ | ٨ | ٣ | ١٣ | ٪٨ | (١) |
| موظف عام | ٤ | ٢١ | ٣٣ | ٥٨ | ٪٣٤ | (٢) |
| فنى/حرفى | - | ٢ | ١ | ٣ | ٪٢ | (٣) |
| تاجر | ١ | ٣ | - | ٤ | ٪٢ | (٤) |
| بالمعاش | - | ٥ | - | ٥ | ٪٣ | |
| أعمال أخرى | ٧ | ١٤ | ٢٢ | ٤٣ | ٪٢٥ | (٥) |
| إجمالي | ٥٥ | ٥٨ | ٥٩ | ١٧٢ | ٪١٠٠ | |
| | ٪٣٢ | ٪٣٤ | ٪٣٤ | | | |

(١) من بينهم أستاذ بجامعة الأزهر، ٤ محاسب، ٢ طبيب بيطرى، ٢ طبيب بشرى، ٣ مهندس زراعى، مدرس.

(٢) منهم رؤساء وحدات محلية قروية، مدرسين وموجهين بالتعليم العام، صراف خزانة بنك التنمية والائتمان الزراعى بالقليوبية، مدير مخازن، مهندسين زراعيين بالادارات الزراعية، مفتشوا قنوين، اخصائى تنمية، موظفون بادارات الشباب والرياضة، إدارات الكهرباء، الشئون الاجتماعية، مسئول شئون عاملين، مهندسون بالاسكان والمياه والصرف الصحى، والتدريب، والتخطيط والمتابعة.

(٣) فئات وحرف بيئية.

(٤) تجارة حبوب غذائية ومستلزمات حرفية أخرى.

(٥) منهم من يعرف بالشخصية العامة، شيخ بلد، مأذون، عضو بالمجلس الشعبى المحلى، صاحب مصنع كالبلاط ومواد البناء، يمتلك عدد من السيارات الأجرة، رئيس مجلس، رئيس جمعية تنمية مجتمع، رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

٢-٣-٤ عرض وتحليل النتائج فيما يتعلق بأهم المشكلات

١-٢-٣-٢ مشكلات مرتبطة بالنشاط الزراعي

ترى النسبة الغالبة من أفراد العينة ٦٦٪ وعدددهم ١١٣ فرداً أن إرتفاع نسبة الفوائد على القروض المتاحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي تمنع الفلاح من تطوير أساليب الزراعة وذلك باستخدام الآلات الحديثة سواء في عمليات الخدمة أثناء إنتاج محصول أو أثناء الحصاد، ومن بين هؤلاء أشار ستة أفراد من العينة بأنه لا توجد لديهم معدات حديثة للزراعة وأنهم يعتمدون على آلات بداية، (أفراد العينة من قرية القصيمه مركز الحسنة محافظة شمال سيناء). كما يستخدمون الجمال وبعض الحيوانات الأخرى في عمليات الحرث، ويقيمون السدود الترابية لحجز مياه الأمطار يدويا وذلك عند زراعة البطيخ والقمح والشعير والزيتون لكن أفراد العينة بقرية بهيج مركز برج العرب محافظة الاسكندرية، يعانون من نوعية أخرى من المشكلات تتعلق بندرة مياه الري من ناحية وملوحة مياه الأبار من ناحية أخرى ويرجع سبب الملوحة إلى انخفاض منسوب المياه بترعة بهيج الرئيسية، وأن نقص مياه الري قد أدى إلى زيادة الاعتماد على مياه الأبار، وقد أدى ذلك إلى نقص ملحوظ في إنتاجية أشجار الفاكهة بصفة أساسية، وانتشار بعض الأمراض والآفات الحشرية، ومن ثم إزدادت أهمية الاعتماد على استخدام المبيدات بصرف النظر عن الأضرار المرتبه على ذلك، فضلا عن عدم توفر بعض أصناف المبيدات في مناطق شمال سيناء ومطروح. وفي اتجاه آخر تبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت ٦٠٪ (١٠٣ فرداً) يعانون من مشكلات نقص وقلة المعروض من مستلزمات الانتاج الزراعي بعد إنحسار دور بنك التنمية والائتمان الزراعي واتجاه سياسته إلى منح السلف النقدية. وأن دور التعاونيات مازال غير فعال في سدد فجوه نقص مستلزمات الانتاج بعد خروج بنك التنمية والائتمان الزراعي من هذا النشاط. ويجب الإشارة إلى اعتماد النشاط الزراعي في شمال سيناء على تقاوى في الغالب مستوردة من إسرائيل حسب ماجاء باجابات مفردات العينة بقرية القصيمه^{١١}. كما يجب الإشارة إلى نقطتين هما علاقة بقروض بنك التنمية والائتمان الزراعي أولاهما: إقتران الاقتراض من البنك بفرض شراء سلع غير مطلوبه على المقرض،^{١٢} وثانيهما: عدم جدية استخدام القروض في الاتجاه المخصص لها مثل الاقتراض بغرض تسمين عجول ثم يوجه القرض إلى تربية دواجن أو شراء بعض المعدات اللازمة وهي ظاهرة خاصة بكبار ملاك الأراضي ممن يتعاملون مع البنك. وفي إجابات ٧١ فرداً من مفردات العينة إشارات لها دلالتها على تقلص دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في النشاط التسويقي الزراعي، وهذا التقلص إنما يرجع إلى ظروف لا يملكها البنك في الوقت الذي لم تتمكن مؤسسات بديله من القيام به مثل التعاونيات على سبيل المثال فضلا عن مشكلات توفير مستلزمات الانتاج وتوفير الآلات الحديثة ومعدات الزراعة والري، ونقص الدور الارشادي، وخلق قنوات للتسويق، إضافة إلى تعبيد ورصف الطرق والاستثمار في وسائل النقل وما يترتب عليه من نمو متوقع في النشاط الزراعي بشمال سيناء بصفة خاصة.

^{١١} هذه الظاهرة تناولتها بعض الدراسات السابقة منها على سبيل المثال: محمد نصر فريد، المشاركة الشعبية في قطاع الزراعة بشمال

سيناء، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ١٥٦٩، يوليو ١٩٩٣.

^{١٢} نوعية هذه السلع غير مبيته بالاستثمار.

وبصفة عامة يمكن تلخيص وحصر أهم المشكلات المرتبطة بالنشاط الزراعى كما بينتها الدراسة الميدانية على النحو التالى:

المشكلات التى تعوق الرغبة فى تحديث نظم الانتاج الزراعى والمتمثلة فى الحصول على أو شراء معدات حديثة لاستخدامها فى الزراعة، وتمويل شراء مستلزمات للانتاج مثل التقاوى، السماد، المبيدات مثلما كان عليه الحال مع بنك التنمية والائتمان الزراعى، ومشكلات عمليات النشاط التسويقى للانتاج الزراعى مثل صعوبات نقل المحصول فى بعض الطرق الزراعية خاصة فى الشتاء، وإرتفاع تكاليف النقل مقارنة بأسعار الحاصلات الزراعية. وتمويل مشروعات زراعية جديدة إلا بقروض قصيرة الأجل وغالبا بفوائد مرتفعة لاتناسب العائد المتوقع من تلك المشروعات، مع صعوبة توفير الضمان اللازم، مشكلات مرتبطة بارتفاع أجور العمالة الزراعية فى بعض المحافظات.

٣-٢-٢: المشكلات الاجتماعية

أمكن تقسيم إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بما كان ولايزال يعتبر من وجهة نظرهم مشكلات إجتماعية إلى قسمين، القسم الأول ويضم مشكلات إجتماعية يعتقد عدد من أفراد العينة إن بنك التنمية والائتمان الزراعى كان له دور غير مباشر فيها سواء بالسلب أو بالإيجاب، بينما يضم القسم الثانى عدد من المشكلات الاجتماعية لادخل لبنك التنمية والائتمان الزراعى فيها لامن قريب أو من بعيد، وقد أمكن تناولها على النحو التالى:

القسم الأول: مشكلات إجتماعية كان للبنك دور فيها:

أشار عدد كبير من أفراد العينة (١٣١ فردا ونسبتهم حوالى ٧٦٪ من إجمالى مفردات العينة ١٧٢ فردا) إلى إستخدامات متعددة للسلف المالية التى كانت متاحة للفلاح من بنك التنمية والائتمان الزراعى، وإن تلك الاستخدامات من وجهة نظرهم كانت فى بعض الاحيان مفيدة مثل إستخدام السلف المالية فى زواج الأبناء، وكذلك فى العلاج وإجراء بعض العمليات الجراحية إذا اضطر لذلك، وكان البعض يتبرع بجزء من السلف المالية لبناء المدارس فى القرية. أما الاستخدام الذى يطلق عليه (فى غير محله) على حاء، تعبیر بعض أفراد العينة فكان فى نظرهم يتمثل فى الانفاق على الزواج مرة أخرى وأخرى. أى أنه كان يسهل تعدد الزوجات أحيانا، كما إستخدم البعض منهم السلف المالية لشراء أجهزة التليفزيون والفيديو، وهم يرون أن الأثر السلبى مزدوج فى هذه الحالة ويتمثل أولا فى تغيير سلوك الفلاح من حيث عدم قدرته على أداء عمله مبكرا كما كان من قبل وثانيا قد تواجهه صعوبات فى سداد تلك السلف.

القسم الثانى : مشكلات إجتماعية لم يكن لبنك التنمية والائتمان الزراعى دور فى حلها:

حيث يعتقد غالبية أفراد العينة فى أن مشكلة الفقر هى أهم المشكلات التى كانت ومازالت تواجه الفلاح فى الريف المصرى. وخاصة الفلاح الصغير أى يعد إستبعاد فئة كبار الملاك للاراضى الزراعية، كما يعتقدون فى أن الاشتغال بالنشاط الزراعى فى حد ذاته يعتبر من الأسباب الرئيسية لانخفاض دخل الفلاح الصغير، على الأخص فى حالة صعوبة اشتغاله بأعمال أخرى مولده للدخل إلى جانب الزراعة فى بعض أوقات العام.

كما يرى بعض أفراد العينة فى إنتشار الأمية الأبجدية (أى عدم القدرة على القراءة والكتابة) سببا آخر لحالة الفقر فى الريف المصرى، ويضاف إلى ذلك إنخفاض الوعى فى مجالات كثيرة منها الصحة، وممارسة الحقوق السياسية، فضلا عن تولد الاحساس المتزايد بالرغبة فى ترك الريف خاصة بين فئات الشباب من الذكور والاناث على حد سواء، فالذكور يتطلعون إلى عمل أفضل فى مدن مصر أو خارج البلاد، بينما الاناث يرغبون فى الارتباط بشخص يستطيع أن يعيش خارج القرية فى مستوى معيشى أفضل. ويتغلب بعض ساكنى الريف خاصة من الفلاحين على مشكلة إنخفاض الدخل عن طريق اشتغال عدد من النساء بالتجارة فى بعض السلع الغذائية مثل الطيور ومنتجات الألبان والأسماك، وبعض أنواع الخضضر والفاكهة، حيث يتطلب ذلك منهن السفر يوميا من الريف إلى المدن والعودة فى المساء، ويستخدمون فى أغلب الأحوال وسائل النقل السريع كسيارات النقل حيث يركبن صندوق السيارات بجوار بضائعهن، والقليل منهن يستخدمن وسائل النقل البطيئ مثل عربات الكارو. وفى إحدى الدراسات الميدانية التى أجريت على عشرة من محافظات مصر بهدف تقييم برامج محو الأمية الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية، تبين أن حوالى ٧٠٪ من حالات التسرب من التعليم فى الصغر كانت ترجع إلى إنخفاض مستوى المعيشة وقلة الدخل للأسرة الريفية، يليها كراهية المدرسة لأسباب سلوكية مرجعها إلى بعض القائمين على التعليم فى بعض المناطق من الريف المصرى.

وقد طرح عدد محدود من مفردات عينة هذه الدراسة (١٨ مفردة) بعض المشكلات الخاصة بالرعاية الصحية مثل عدم توفر أنواع معينة من الأمصال كمصل لدغة الثعبان والعقرب، وعدم توفر خدمات الطوارئ وإرتفاع أسعار الدواء مقارنة بالمقدرة المالية للغالبية من صغار الفلاحين ومحدودى الدخل من سكان الريف. وفى إطار الشرائح العمرية ظهرت فى العينة بعض الاشارات إلى مشكلات تربية مثل ظاهرة عدم إحترام الكبير من الصغير، وإقبال الشباب خاصة الذكور على قتل الوقت على حد تعبيرهم وذلك بوسائل بعضها مشروع والآخر خلاف ذلك، وإنتشار الأفكار التى تدعو إلى الهجرة من الوطن بين الشباب خاصة مع الصعوبات التى تواجههم فى الحصول على عمل مناسب، والتطلع إلى الثراء أو الكسب المالى السريع من أى وسيلة بصرف النظر عن مشروعيتها. (أشار البعض إلى صعوبات إجراءات حصول الشباب على قروض لاقامة مشروعات صغيرة أو حرفية)، وربط البعض من مفردات العينة بين صعوبات الشباب للحصول على عمل ورغبته فى الزواج والاستقرار العائلى وبين بعض مظاهر الانحراف المعروفة حديثا فى المجتمع المصرى خاصة فى الريف.

وقد جرت محاولة لتصيد وتحليل آراء مفردات العينة فيما يتعلق ب :

- عيوب بنك التنمية والائتمان الزراعى.
- الدوافع التى تدفعهم إلى التعامل معه.
- الدوافع التى تدفعهم إلى التعامل مع غيره من مؤسسات التمويل أو البنوك الأخرى.

وفيما يلى أهم النتائج التى أمكن التوصل إليها وهى كالأتى:

* يرى الغالبية أن ارتفاع أسعار الفائدة المركبة على السلف النقدية (القروض) كان له أثار سلبية على زيادة إنتاجية الفدان الزراعية حيث إنصرفت الغالبية من الفلاحين خاصة الفئات المتوسطة والصغيرة منهم عن التعامل مع البنك، ومن ثم فهو يتعامل فى الغالب مع فئة كبار الملاك.

* كما ترى الغالبية أن تراكم المديونية على المزارعين مع عدم مرونة البنك من حيث إعادة جدولة بعض القروض وفوائدها قد عرض بعض المزارعين لظروف صعبة، وقد اعتبرها البعض أشبه بمخطر المرابين فى فترة ما قبل الثورة. ولم يعد المزارع المديون يهتم بزيادة الانتاج من الأرض بقدر إهتمامه الانتهاء من السداد للبنك أولاً.

* البعض أشار إلى أن البنك يفرض الاشتراك فى "بوليصة تأمين" على مشروعات لا تدخل ضمن الثروة الحيوانية على سبيل المثال، ومن وجهة نظرهم فهى مشروعات لا تحتاج إلى تأمين مثل "المباني الخرسانية". وهم بذلك يرونها نوع من القيود أو التعجيز للفلاح عن التعامل مع البنك فى حالة ما إذا أصبحت الفائدة مناسبة مستقبلاً.

* هناك إشارات متعددة من أفراد العينة تميل إلى وصف القروض المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعى بأنها "قروض مكتتبية" بمعنى أنها كما يرون غير حقيقية أى لا ينتج عنها أثر إيجابى على الانتاج الزراعى، ولكنها قروض بغرض السداد أى مساعدة المديون على السداد، فضلاً عن وجود قضايا مرفوعة أمام المحاكم بين الفلاحين والبنك حول المديونية وزيادة أعبائها على عدد كبير من الفلاحين.

* بعض الاجابات تعتبر أن ارتفاع معدل الفائدة على القروض مع عدم توفر مستلزمات الانتاج على نحو ميسر كلاهما سوف يجعل المزارع يحجم عن تطوير أساليب الزراعة الحديثة سواء فى مراحل الخدمة أو الزراعة أو أثناء الحصاد.

قلة من أفراد العينة يرون أحد عيوب البنك التي كانت متمثلة في عدم محاسبة البنك للفلاح بعد التوريد مباشرة، كما يجذبون فكرة الابتعاد عن التعامل مع البنك والاستغناء عن دوره والاعتماد على أنفسهم بشراء جميع مستلزمات الانتاج الزراعى من السوق مباشرة بهدف البعد عن المشكلات التي تنجم عن الاستدانة وتراكم الفوائد على القروض.

- أما بالنسبة لأهم الدوافع التي كانت تدفع الفلاح للتعامل مع البنك بالرغم من الملاحظات السلبية التي سبقت الإشارة إليها فقد تمثلت بالدرجة الأولى فى حاجة الغالبية العظمى من الفلاحين إلى الحصول على مستلزمات الانتاج، إلا أنه فى الماضى لم يكن أمامهم مصادر للحصول على تلك المستلزمات خلاف البنك، ولكنه فى ظل الظروف الحالية حيث تحررت تجارة التقاوى والكيماويات كالسماد والمبيدات، كما أصبحت البنوك التجارية الأخرى منافس لبنك التنمية الزراعى فى مجال القروض الزراعية، ومن ثم لا يتعامل حالياً مع البنك الزراعى إلا المضطر من الزراع، وقد لوحظ أن أكثر من ثلثى أفراد العينة لا يتعاملون فعلاً مع بنك التنمية والائتمان الزراعى (٦٨٪) كما تبين من جدول رقم (٢)، وهم فى الغالب هم مهن أخرى بخلاف الزراعة.

- يتعامل جزء من أفراد العينة مع مؤسسات مالية أخرى بخلاف بنك التنمية والائتمان الزراعى، وهم كما هو مبين بالجدول رقم (٢) حوالى ٣٤٪ من إجمالى العينة، وهؤلاء يفضلون البنوك الأخرى لأسباب متفاوتة منها تفضيل الأوعية الادخارية والتعامل مع البنوك الاسلامية، وكذلك تفضيل التجار للبنوك الأخرى فيما يتعلق بعمليات فتح الاعتمادات والحصول على خدمات مصرفية أفضل يرون أنها لا تتوفر لدى فروع بنك التنمية والائتمان الزراعى، وقد خص البعض بالذكر بنك مصر يليه البنك الأهلى ثم بنك ناصر الاجتماعى. ويلاحظ أن بعض أفراد العينة من المشتغلين بالوظائف العامة وأصحاب المعاشات ومنهم من له حسابات جارية لدى بنوك خلاف بنك التنمية الزراعى. وكذلك التعامل فى ودائع وأوعية ادخارية مختلفة لدى عدد من البنوك الاسلامية والاستثمارية.

- وفى إطار أهم المقترحات لحل المشكلات الاجتماعية فى القرية المصرية، فقد جاءت إجابات أفراد العينة متباينة بين عمومية الآراء وخصوصية الأفكار المطروحة كحلول لمشكلات تواجه الريف حالياً، أو مشكلات وإحتياجات متوقعة مع تطور الحياة فى المستقبل سواء القريب أو البعيد. فبالنسبة لآراء العامة وقد تمحورت حول إمكانية تغيير سياسات العمالة فى مصر بحيث تكون الأولويات للشباب من الذكور دون الاناث وهم بذلك ينحازون نحو قدرات الشباب من الذكور لتكوين أسرة وللاستقرار وللبعد عن الانحرافات بصورها المرصودة هذه الأيام، ومن ناحية أخرى يرون فى إستقرار الاناث داخل أسرة جديدة تكريماً لها لا يضارع خروجها للعمل العام فى ظل ظروف حياتية غير مواتية لها من حيث القدرة على توفيق أوضاعها من الانجاز فى العمل وتلبية إحتياجات الأسرة خاصة فى مجال التنشئة الاجتماعية داخل البيت والبحث فى واقع الأمر وقد أسهب فى شرح ماجاءت به العينة

حول هذه النقطة، إنما يعبر هو الآخر عن تحيزه لها مع بعض التحفظات فى التنفيذ وهى متروكة لوقتها إذا كان مقدرا لها أن تكون سياسة حكومة وهو الأمر الذى يستبعده الباحث.

من بين الأطروحات حول أفكار تطوير الريف المصرى جاءت مطالبات بسياسات تعليمية تسعى إلى خلق جيل سعيد من الأبناء يستطيع أن يختار توعية تعليمه الذى يبنى عليه رغبته مستقبلا فى إختيار العمل أو المهنة وأن يتم تعديل المراحل التعليمية بحيث تخدم هذا الهدف، والواقع أن هذه أفكار ليست غريبة على أفراد العينة، فكما أشارنا فى مقدمة هذا الجزء من البحث أختيرت العينة ممن عرفوا بالقيادات الطبيعية فى عدد من القرى المصرية المبينة بالجدول رقم (١). وغالبيتهم يعيشون هموم قراهم ومشكلاتها ويتطلعون إلى مستوى حياة أفضل لهم.

هناك أيضا عدد من الآراء حول أهمية تحسن مستوى الخدمات العلاجية والثقافية وتنمية الوعى الاجتماعى، ومحو الأمية، والتدريب على الأنشطة الحرفية، ومراعاة أن يكون نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية غير مرتبط بقدراته المالية كما هو الحال الآن.

أما فيما يتعلق بالأفكار المرتبطة بعلاقة مؤسسات التمويل الزراعى بالتنمية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى. وكما سبقت الإشارة فإن هذا البحث لا يهدف ضمن ما يستهدفه أن يقدم لبنك التنمية والائتمان الزراعى توصيات نحو ما يجب عليه القيام به مستقبلا لتغيير صورته فى سوق المعاملات المالية، وإن كان الباحث يرى أن لديه أفضل الميزات النسبية عن غيره من مؤسسات التمويل العاملة أو القريبة من الريف المصرى وذلك بالنظر إلى خبرته الطويلة وقربه من أبناء الريف وانتشار فروعه علاوة على أن معظم العاملين به من أبناء الريف المصرى بل وربما كانوا من أهم عملائه.

وعلى كل الأحوال فإن أفراد العينة يرون أهمية العمل على تخفيض فوائد القروض، وإعادة جدولة الديون المستحقة للبنك لدى الفلاحين مراعىا فى ذلك الظروف والقدرات الخاصة لكل عميل على حدة، وأن يحاول البنك البحث عن دور مؤثر فى مجال مستلزمات الانتاج، وفى مجال تطوير أساليب الزراعة وإدخال الآلات الحديثة، فضلا عن أهمية الدور التقليدى لدعم الفلاح فى حالة النكبات أو الكوارث التى تواجه الفلاح فى الزراعة. وتشجيع القروض للشباب مع حل مشكلة الضمان بصورة مناسبة.

وقد إقترح البعض أهمية تطوير التعاونيات وزيادة فعاليتها على أساس أنها تمثل أحد وجوه المشاركة المملوكة للغالبية، وبواسطتها يمكنه المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء فى الريف أو المدينة.

وفى إحدى المحافظات القريبة من الحدود الشمالية، والتى لا يوجد بعض قراها فروع لبنك التنمية والائتمان الزراعى يقوم تجار الفاكهة بإمداد المزارعين بمستلزمات الانتاج والسلف المالية بدون فوائد نظير توريد المحصول إلى التجار، كما يقوم التجار أثناء مراحل النضج المختلفة للمحصول بالمرور على المزارعين لإمدادهم بالسلف المالية والتفاوض بشأن حجز المحصول (المحاصيل المشار إليها هي: التين، الزيتون، اللوز، الكمثرى، التفاح). وهم يعتبرون التعامل مع البنك الزراعى بدون حوافز إيجابية لهم أمر لاداعى له، وذلك بالمقارنة بالبنوك الأخرى.

ويؤكد عدد من أفراد العينة أنه لا مشكلات يمكن أن تحدث إذا غاب بنك التنمية والائتمان الزراعى عن قرى الريف المصرى، بل العكس فلقد كان بعض الفلاحين يقومون فى الماضى ومايزالون بتربية المواشى والحيوانات كل حسب مقدرته وبتسمينها وإدخار ثمنها بعد البيع لحل مشكلاته تجنباً للدخول مع البنك فى مشكلات يرى من وجه نظره أنها أصعب فى الحل.

٤ - ٢ - الحاجة:

يعتبر هذا البحث بمثابة محاولة للبحث عن دور فى مجال التنمية الاجتماعية لبعض مؤسسات التمويل العاملة فى الريف المصرى، وقد كان التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى بصفة خاصة، نظراً لقدم العلاقة بينه وبين الفلاح وساكنى الريف بصفة عامة، ولأنه أكثرها إنتشاراً من الناحية الجغرافية والعددية. كما أن الباحث قد افترض ضمن فروض الدراسة ولعله الفرض الرئيسى، أن بنك التسليف الزراعى سابقاً، بنك التنمية والائتمان الزراعى حالياً من أهم الأجهزة التى قدمت خدماتها للقطاع الريفى كنشاط زراعى فى مراحل الانتاج والتسويق وفقاً للسياسات الحكومية المتبعة فى كل وقت. ومن ثم كان الافتراض أن الاتصال المباشر بين سكان الريف والبنك قد أدى إلى تغيرات إقتصادية وإجتماعية مرغوب فيها، وكان التركيز على الدور الاجتماعى للبنك فى حياة هؤلاء السكان، وهل من المتوقع أن يستمر هذا الدور مستقبلاً فى ظل التغير الهيكلى المتوقع فى إطار عملية الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر؟

ويعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على دراسة ميدانية لعدد من القرى المختارة، ومنهج البحث يجمع بين مزايا الدراسات الاستطلاعية الوصفية والتحليلية التقويمية فى مجال التنمية الاجتماعية فى القطاع الريفى المصرى.

ولقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتتفى الفروض التى قامت عليها الدراسة فالدور الاجتماعى لبنك التنمية والائتمان الزراعى يصعب قياسه وإن كانت بعض مظاهره موجودة كاستخدام القروض المالية التى كان البنك يقرضها الفلاح فى مصارف أخرى بخلاف النشاط الزراعى مثل الانفاق على العلاج أو المساهمة فى نفقات الزواج أو غير ذلك، وهذا يرجع إلى أنه كان بنكاً متخصصاً فى النشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى على وجه التحديد، ومن غير المؤكد أن سياسات البنك التى كانت ومازالت تضعها الحكومة كانت تهدف إلى

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية المتكاملة على نحو شامل بل كان فى أغلب الظن فى المفهوم الجزئى الخاص بإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية فحسب. ولم تقتصر نتائج الدراسة الميدانية على تهميش الدور الاجتماعى لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى حياة ساكنى الريف فحسب، بل أن الدور الرئيسى المنوط به البنك فى الحياة الاقتصادية الزراعية للفلاح قد حُفِه وإحاطة الكثير من شكوك المتعاملين معه فيما يتعلق بالأهداف والغايات النهائية للتعامل هل هى لصالح جموع الفلاحين؟ أم هى لصالح البنك ذاته كمؤسسة؟ أم هو عائد إلى وزارة الزراعة؟ أو إلى من؟.

لقد جاءت إجابات معظم أفراد العينة لتبين أنها لم تكن بأى مقياس فى إتجاه مصلحة الفلاح بالدرجة الأولى، لكن الباحث يرى أن بنك التسليف سابقا، بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا قد قدم خدمات متعددة إيجابية لفلاح القرية المصرية على مدى السنوات السابقة، وكان أبرزها يتعلق بالنشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى على وجه الخصوص مثل توفير التقاوى والبذور والأسمدة والمبيدات والألات الزراعية المساعدة فى عمليات الزراعة والمقاومة والحصاد، كما كان البنك هو المقصد لجموع المنتجين الزراعيين لتسويق حاصلاتهم الرئيسية الهامة، هذا لايعنى أن البنك لم يقدم خدمات أخرى، بل على العكس فلقد كان الفلاح ينتظر السلف المالية للبنك فى هفة فالجيب العمران بالمال يؤدى إلى إرتياح النفس وهدوء الخاطر، كما أن البنك يعتبر أول مؤسسة مالية أدت دورها فى التوعية المعاملاتية البنكية لجموع فلاحى مصر، كما أنه من المؤكد أنه إستخدم القروض المالية فى مواجهة متطلبات إجتماعية مثل الزواج له أو للأبناء أو فى المبانى أو العلاج أو فى شراء وسائل تثقيفية ترفيهية مثل شراء أجهزة الراديو والتليفزيون أو غيرها، أى أن البنك تحت مختلف الظروف كان الركن الرئيسى الذى يركن إليه الفلاح فى توفير السيولة المالية اللازمة لمعاملاته فى شتى نواحي حياته.

٥ - ٣

إستمارة البحث الميداني
الخاصة بالفصل الثالث
من الدراسة

معهد التخطيط القومى

رقم الاستمارة:

تاريخ المقابلة :

إستمارة إستقصاء

للتعرف على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل الزراعى
فى الريف مع التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى

ملحوظة: البيانات والمعلومات التى يذكرها المبحوث بهذه الاستمارة
مكفولة بالسرية التامة ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث
العلمى فقط،،،.

الباحث

إستقصاء للتعرف على الدور الاجتماعى لمؤسسات التمويل الزراعى
فى الريف مع التركيز على دور بنك التنمية والائتمان الزراعى

محافظة:

مركز:

قرية:

العمل الرئيسى:

- * فلاح
- * إخصائى (طبيب، محاسب، مدرس)
- * موظف عام.
- * فنى أو حرفى.
- * تاجر.
- * بالمعاش ولا يعمل.
- * أعمال أخرى.

هل تعرف بنك التنمية والائتمان الزراعى؟

- نعم - لا

هل أنت من عملاء البنك؟

- نعم - لا

هل تتعامل مع بنوك أخرى؟ أو أى جمعية تعاونية؟

- نعم - لا

فى رأيك ماهى أهم المشكلات التى يعانى منها الفلاح فى القرية؟

- ١- عند قيامه بالنشاط الزراعى مثل:
 - الحاجة إلى معدات الزراعة.
 - الحاجة إلى مستلزمات الانتاج.
 - الحاجة إلى خدمات تسويقية.
 - الحاجة إلى تمويل أنشطة جديدة.
 - أخرى/تذكر.....
- ٢- عند قيامه بتكوين الأسرة والزواج مثل:
 - إعداد المسكن.
 - توفير الخدمات الأساسية كالمياه/الكهرباء/.....
 - تكاليف عملية الزواج.
 - العادات والتقاليد.
 - زواج الأقارب.
 - أخرى/تذكر....
- ٣- فى مرحلة تربية الأبناء مثل:
 - كثرة الأولاد.
 - دور أفراد الأسرة الكبار فى التربية.
 - ملائمة المسكن.
 - دخل الأسرة.
 - واحتياجات أخرى/تذكر....
- ٤- مشكلات مرتبطة بالعملية التعليمية مثل:
 - الاقتناع والرغبة فى التعليم.
 - وفرة عدد المدارس.
 - قرب المدارس من البلدة.
 - الدروس الخصوصية.
 - عدد المدرسين.
 - أخرى/تذكر....

- ٥- مشكلات مهنية مثل:
- وفرة فرص العمل بخلاف الزراعة.
 - توجيه الأبناء إلى العمل.
 - علاقة المهن الأخرى خلاف الزراعة بالأمية.
 - البطالة في القرية.
 - الرغبة في الهجرة للعمل خارج البلاد.
 - تقليد الآخرين في المهن المختلفة.
 - أخرى/تذكر....

- ٦- مشكلات الخدمات الصحية مثل:
- وفرة الوحدات الصحية.
 - وفرة الأطباء ووسائل العلاج.
 - وفرة المصال.
 - الأدوية وأسعارها.
 - خدمات الطوارئ.
 - خدمات تنظيم الأسرة.
 - أخرى/تذكر....

- ٧- الحاجات الترويحية مثل:
- دور العيادة.
 - الأندية والمراكز الاجتماعية.
 - الفيديو والتلفزيون.
 - المقاهي.
 - أخرى/ تذكر.....

- ٨- حاجات ومشكلات متعلقة بالمرافق مثل:
- المياه النقية.
 - وسائل التخلص من مياه الصرف.
 - الكهرباء.
 - الطرق والاتصالات.
 - أخرى/تذكر....

فى رأيك أى المشكلات السابقة إستطاع بنك التسليف المساهمة فى حلها للفلاح.

فى المجالات الأخرى التى لم يكن للبنك فيها دور إزاي الفلاح كان بيتصرف؟

فى رأيك ماهى عيوب بنك التنمية والائتمان الزراعى التى تعرفها/أو سمعت عنها إذا لم تكن تتعامل معه؟

إذا كنت تتعامل مع البنك، ماهى الأسباب التى تدفعك إلى التعامل معه؟

هل تتعامل مع بنوك أخرى؟ وماهو الدافع لذلك إذا لم يكن لديك مانع من ذكره؟

ماهى مقترحاتك لكى يساهم بنك التنمية والائتمان الزراعى، أو غيره فى حل المشكلات الاجتماعية فى القرية المصرية من وجهة نظرك؟

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لبنك التنمية والائتمان الزراعى
فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى

إعداد

أ.د. إبراهيم صديق على

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية لبنك التنمية و الائتمان الزراعي في ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصري

١-٤ السياسة الاقتصادية فيما قبل التسعينيات وانعكاسها على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي: اتجهت السياسة الزراعية المصرية منذ حقبة الستينيات وحتى بداية التسعينيات من هذا القرن إلى التركيز على تعبئة الفائض الاقتصادي للقطاع الزراعي وتوجيهه نحو تمويل عمليات التنمية للقطاعات الازراعية، وتحقيقا لهذا الهدف فقد استندت تلك السياسة إلى أسلوب التخطيط المركزي والتحكم في تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية بين مختلف أوجه استخداماتها البديلة، وذلك باتباع أسلوب التراكيب المدسروية الملزمة للزراع اداريا، وكذا للتسعير الإداري للمنتجات الزراعية الرئيسية، فضلا عن التوريد الاجباري لكامل الانتاج أو لجزء من الانتاج من الحاصلات الزراعية الرئيسية (تقطن، القصب، الأرز، القمح، والذرة)، وحتى يمكن تحقيق أهداف تلك السياسة فقد اعتبر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الاداة الرئيسية للتنفيذ، الأمر الذي استدعى تصميم الهيكل التنظيمي والإداري لهذا البنك وتحديد دورة الائتماني والمصرفي بما يخدم هذا الغرض. وقد تمثل ذلك فيما يلي:

- اعتبار البنك إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة وهو باقى وحدات الجهاز المصرفي التي تتبع البنك المركزي، وبالتالي خضوع البنك للجهاز المركزي للمحاسبات في أعمال الرقابة على نشاط البنك وليس لإدارة الرقابة على أعمال البنوك التابعة للبنك المركزي، مع ما في ذلك من ابتعاد عن طبيعة وأعراف العمل المصرفي والخضوع الكامل للإجراءات والنظم واللوائح والقرائن الخاصة بوحدات القطاع العام.

- احتكار البنك كاملاً لعمليات تدبير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى، وعدم السماح لأى من الجهات الأخرى بالعمل فى هذا المجال، على أن تكون وزارة الزراعة هى المحدد للمقررات الفنية من تلك المستلزمات.
- قيام البنك بعمليات استلام المنتجات الزراعية الرئيسية الموردة اجبارياً من الزراع لصالح الحكومة.
- تقديم الائتمان فى صورة النقدية والعينية وبأسعار فائدة تقل كثيراً عن أسعار الفائدة المعمول بها بالنسبة للقطاعات غير الزراعية.
- وحتى يمكن للبنك أن يؤدى دورة كاملاً فى عملية التحكم فى استخدامات الموارد الزراعية وتحقيق التركيب المحصولى المستهدف فقد اشترط لحصول الزراع على مستلزمات الانتاج بأسعار مدعمة ضرورة التزامهم بالتركيب المحصولى المحدد من قبل الوزارة واعتبرت البيانات الواردة فى بطاقة الحيازة الأساس لصرف تلك المستلزمات والقروض النقدية المدعمة. وبذلك فإن الجهاز الفنى للإرشاد الزراعى أصبح هو المحدد لحجم الائتمان الزراعى الذى يمكن لكل مزارع الحصول عليه، وأصبح البنك هو أداة أو وسيلة الحصول على هذا الائتمان. وقد استلزم ذلك قيام البنك بفتح بنوك للقرى فى جميع القرى الرئيسية حتى بلغ عدد هذه البنوك نحو ثمانمائة بنك قرية، بالإضافة الى المنوبيات التى بلغت نحو ٤٣٠٠ مندوبية لتوزيع مستلزمات الانتاج، وبذلك تم تغطية جميع انحاء الجمهورية بشبكة متكاملة من وحدات البنك بحيث لا تتجاوز المسافة بين أى مزارع ووحدات البنك خمسة كيلومترات. هذا فضلاً عن شبكة المخازن والمستودعات التى يمكنها استيعاب كل احتياجات القطاع الزراعى من مستلزمات الانتاج واستقبال كل الكميات الواجب توريدها من الحاصلات الزراعية. ولقد ترتب على هذه السياسة عدة أمور على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى تتمثل فى:

أولاً: أصبح نشاط توزيع مستلزمات الانتاج الزراعى أحد أهم المصادر لتوليد الدخل والارباح بالنسبة للبنك، كما ارتبط هذا النشاط بتحقيق معدلات عالية لتسديد القروض الزراعية لم تتحقق فى أى من بلدان العالم سواء المتقدم منها أو النامى.

ثانياً: تضخم الجهاز الوظيفى والادارى للبنك وبخاصة غير العاملين فى النشاط المصرفى، حتى بلغ عدد العاملين به نحو ٣٥ ألف موظف وعامل مستديم بخلاف العمالة المؤقتة.

ثالثاً: أصبح البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى المصدر الوحيد لتقديم القروض الزراعية لجماهير الزراع وعدم قدرة أى من مصادر التمويل الرسمية أو غير الرسمية على التنافس معه فى هذا المجال مما انعكس على درجة الجودة فى تقديم تلك الخدمات.

رابعاً: اعتماد البنك بشكل متزايد على الاقتراض من القطاع المصرفى لتمويل الطلب المتزايد على القروض الزراعية واهماله تنمية المصادر الأخرى وبخاصة المدخرات الريفية، الى جانب اهماله للأعمال والخدمات المصرفية الأخرى التى تقدمها باقى البنوك.

خامساً: قيام الخزانة العامة للدولة بتدبير فرق الدعم اللازم سنوياً لمباشرة البنك لنشاطه الاقراضى، وارتباط حجم القروض المقدمة من البنك بحجم الدعم الذى يمكن توفيره.

٢-٤ التعديلات الهيكلية ذات التأثير المباشر على نشاط البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى: يعتبر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى من أكثر وحدات الجهاز المصرفى التى تأثرت من التعديلات الهيكلية التى ادخلت على الاقتصاد المصرى وذلك لتأثره بكل من التعديلات المرتبطة بالسياسة النقدية ونظيرتها المرتبطة بالسياسة الزراعية، ويمكن ايجاز أهم تلك التعديلات التى أثرت على نشاط البنك فيما يلى :

أولاً : اشتراط خروج البنك من تجارة مستلزمات الانتاج، والتي كان البنك محتكراً لها حيث اشترطت تلك التعديلات ترك هذه التجارة كاملة للقطاع الخاص مع الغاء الدعم عنها، وهو ما أدى الى فقدان البنك لمصدر رئيسي من مصادر دخله حيث كانت تجارة المستلزمات مصدراً لنحو ٤٨٪ من إيرادات البنك، وترك البنك مواجهها لأعباء العمالة الزائدة والتي قدرت بنحو ٣٠٪ من القوة العاملة (حوالى ١٢ ألف عامل)، وقد ترتب على هذا الوضع تزايد الاعباء الادارية للبنك مع انخفاض موارد وبالتالي تعرضه للتناقص المستمر فى أرباحه، حتى بلغت تلك الأرباح أدنى مستوى لها منذ انشاء البنك .

ثانياً: الغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية، وقد ترتب على ذلك عدم تمتع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بنك الميزة والتي كانت تبعده الى درجة كبيرة عن المنافسة مع كل من مصادر التمويل الرسمية ونظيرتها غير الرسمية ، ومن الطبيعى أن تنعكس هذه المنافسة من قبل البنوك الأخرى الى اتجاه كبار العملاء نحو التعامل مع البنوك التجارية حيث الخدمات المصرفية أفضل وتتسم بدرجة عالية من التنوع والتكامل. ويترتب على هذا الوضع قصر تعاملات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى على صغار المزارعين الذين تنقسم قروضهم بصغر الحجم وارتفاع التكلفة الادارية وهو ما ينعكس على إيرادات ومصرفات البنك الرئيسى للتنمية ومستوى ما يحققه من أرباح.

ثالثاً: تحرير العلاقة الايجارية بين الملاك والمستأجرين والتي سوف تعطى الملاك الحق فى انتهاء عقود الايجار متى شاءوا ذلك ، ومن الطبيعى أن هذا التعديل التشريعى سوف يترتب عليه عدم استقرار العلاقات الايجارية والتي كانت ترقى الى مستوى الملكية مما جعل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يقدم القروض لجميع الحائزين بضمان المحصول الناتج وبغض النظر عن كونهم ملاكاً أم مستأجرين. أما فى ظل التشريع الجديد فإن العلاقات الايجارية سوف تنقسم بعدم الاستقرار وبالتالي سوف لا يستطيع البنك

الزراعى أو أى من البنوك الأخرى تقديم الائتمان لتلك الفئة من الزراع،
والتي سوف تجد نفسها مضطرة مرة أخرى الى التعامل مع المرابين وتجار
مستلزمات الانتاج بغية الحصول على احتياجاتهم التمويلية، وهو ما يعيد
الوضع الى ماكان عليه قبل فترة الستينيات والتي شهدت اختفاء فئة المرابين
من الريف المصرى كمصدر للتمويل .

رابعاً: تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وترك أمر تحديدها لقوى العرض
والطلب فى السوق المصرفية، وقد ترتب على ذلك قيام البنوك التجارية برفع
أسعار الفائدة على ودائعها لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى (والتي تعد
مصدراً رئيسياً لتمويل عمليات البنك) من ناحية واضطرار بنك التنمية
والائتمان الزراعى الى رفع الفائدة على ودائع عملائه حتى يمكنه المحافظة
على تلك الودائع وتميئتها، وقد انعكس كل ذلك على تكلفة تدبير الأموال
اللازمة للإقراض الزراعى الأمر الذى انعكس فى صورة ارتفاع حاد فى
مستويات أسعار الفائدة على القروض الزراعية وبالتالي اتجاة الزراع الى
تخفيض حجم طلبهم على القروض وهو أمر قد يكون له انعكاسات السلبية
على معدلات استخدام الزراع لمستلزمات الانتاج من ناحية ومن ناحية أخرى
قد يؤثر على درجة تبنى الزراع للأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تتسم
غالباً بكونها كثيفة فى استخدامها لعنصر رأس المال.

وقد أثرت كل من هذه العوامل والسياسات على أداء البنك الرئيسى
للتنمية والائتمان الزراعى حيث اظهرت الحسابات الختامية للبنك تدهوراً
واضحاً فى معدلات الربحية وانخفاض العائد على حقوق الملكية بصورة
مستمرة وبمعدل متزايد سنوياً، كما أظهرت تلك الحسابات الاتجاه المستمر
لعناصر التكلفة نحو التزايد فى الوقت الذى تتجه فيه الإيرادات عن النشاط
الحقيقى نحو التناقص المستمر ، وهو ما ينذر بإحتمالات تعرض البنك لتحقيق
خسائر مؤكدة خلال السنوات المقبلة.

٣-٤ الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى اتباعها: فى ضوء التحديات التى اصبح البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يواجهها فى الوقت الراهن فإن الأمر يستلزم أن يحاول البنك جاهدا العمل على تطوير وتوسيع قاعدة عملائه ومجالات نشاطه بما لا يفقده هويته الخاصة ببنك متخصص فى التمويل الزراعى، وفى نفس الوقت تعديل هيكله المالى والارتقاء بمؤشرات الجدارة الاقتصادية والمالية. وحتى يتحقق ذلك فإنه يجب على البنك أن يتبنى سياسة تستهدف زيادة وتوسيع حجم اعماله من ناحية وتخفيض تكلفته الادارية من ناحية أخرى.

وحتى يمكن توسيع حجم أعمال البنك فإنه يلزم أن يتجه البنك لتمويل كل أشكال النشاط الاقتصادى القائمة فى المجتمع الريفى وعدم الاقتصار على الأنشطة والعمليات الزراعية دون غيرها، دون الدخول فى المشروعات ذات العائد الاجتماعى والتى لا تحقق تدفقا ماليا يمكن من خلاله سداد القرض وفوائد مثل مشروعات البنية الاساسية. وفى نفس الوقت فإن الأمر يستلزم قيام بنوك القرى بإعداد الخطط الائتمانية على أساس من الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى الذى يخدمه بنك القرية، دون اللجوء الى اسلوب الانماط الموحدة لجميع القرى ولمختلف المجالات. كما يستلزم الأمر ان يكون هناك تكامل بين الأنشطة المختلفة التى يتم تمويلها والتوسع فى عمليات التمويل لمرحلة ما قبل الانتاج وكذا مراحل ما بعد الانتاج. ان توسيع مجالات العمل لبنوك القرى يستلزم القيام بجهد كبير فى مجال الترويج للأنواع المختلفة والجديدة من القروض والخدمات المصرفية التى تقدمها بنوك القرى ، وفى هذا المجال فإنه يمكن الاستفادة من العمالة الزائدة عن حاجة البنك فى مجالات الترويج والتسويق المصرفى. وحتى يمكن اعطاء دفعة قوية لنشاط التسويق المصرفى فإن الأمر يستلزم أن يتبنى البنك سياسة جديدة للحوافز والمكافآت للعاملين فى البنك تقوم على أساس قدرة كل وحدة مصرفية على جذب عملاء جدد ومعدلات التحصيل الشهرية للقروض حتى الزراعية منها وعدم ربط

حوافز التحصيل بما يتم انجازه فى نهاية السنة المالية بالنسبة للقروض الاستثمارية وما يتم انجازه فى نهاية السنة الزراعية بالنسبة للقروض الموسمية.

كما يستلزم الأمر ان يتجه البنك نحو تحديد حدود الاقراض للعملاء على أساس من الاحتياجات الفعلية والتحليل الائتماني لكل عميل دون اللجوء الى أسلوب المقررات الوحدة الأرضية ونظيرتها للوحدة الحيوانية، وبمعنى آخر اتجاة البنك نحو الاستجابة للطلب الفعلى وليس العمل على أساس من توجيه العرض، أو عرض ما هو متاح لدى البنك. إن العمل بهذا الأسلوب يستلزم مراجعة دقيقة للوائح والقوانين التى تحكم عمل وحدات البنك والاتجاة نحو تفويض السلطات لمديرى بنوك القرى والفروع مع احكام اساليب الرقابة الداخلية.

ان الوضع الشافسى الجديد للبنك يستلزم المحافظة على سمعة ومظهر وحداته وتطوير اساليب العمل المصرفى داخل تلك الوحدات، وحتى يمكن بناء هذه الثقة فإن الأمر يستلزم تبسيط النماذج المستخدمة فى القيد واعداد دفتر لكل عميل على غرار دفاتر التوفير يقيد فيه كل المعاملات الخاصة بالعمل بحيث يصبح هذا الدفتر بديلا عن كشف الحساب، وبما يمكن العميل من معرفة مركزه المالى فى اى وقت والاقساط المستحقة عليه والفوائد التى تم أو الواجب تحصيلها منه على القروض التى تحصل عليها.

ان أسعار الفائدة المنخفضة على القروض ليست هى العامل الوحيد الذى يجذب العميل للإقراض من البنك، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة ليست هى العامل الوحيد الذى يحفز العملاء لايداع اموالهم بالبنك، وانما سهولة وسرعة الاجراءات وعدم التعقيد الادارى تعد أكثر أهمية فى هذا المجال. وهذا لاينفى أهمية سعر الفائدة وعلى ذلك فإن أسعار الفائدة الدائنة والمدينة التى يطبقها البنك يجب ان تكون أسعار تنافسية تقترب من تلك التى تطبقها الوحدات المصرفية الأخرى دون مغالاة. كما أن احتساب الفوائد المستحقة

يجب أن يتم بسرعة وبدقة شديدة. كما يجب أن تستحدث البنوك الزراعية أوعية ادخارية مختلفة تتناسب مع مختلف الفئات والثقافات الموجودة بالمجتمع الريفي. ان تجربة البنوك الزراعية الاندونيسية والتي تقدم خدمات الودائع لنحو ستة اضعاف من يتحصلون على قروض منها يمكن ان تكون نموذجا يحتذى به، وحتى يمكن أن يتحقق ذلك فلا بد من تطوير وتنويع الأوعية الإدخارية ، واعتبار مدى النجاح في تجميع الودائع والمدخرات أحد المعايير الرئيسية في تقرير الحوافز والمكافآت.

ان خفض تكلفة التمويل يمكن ان يحدث من خلال التوسع في حجم النشاط الائتماني لكن ذلك الخفض يصبح غير ذي بال بعد وصول النشاط الى مستوى معين يصبح فيه أى زيادة في حجم النشاط الاقراضى غير مؤثر على متوسط تكلفة الوحدة المقرضة. وعلى ذلك فان خفض التكلفة من خلال تنويع مصادر التمويل والعمل على تنمية المصادر ذات التكلفة الأقل يصبح هو العامل أو الأسلوب الأكثر فاعلية. إن الدراسة التحليلية لمصادر الأموال المتاحة للبنوك التجارية يظهر أن جانباً كبيراً من ودائعها هي من النوع الذى يمكن اعتباره منخفض التكاليف والمتمثل فى أوعية الحسابات الجارية، والودائع لأجل قصيرة، وحسابات الادخار تحت الطلب، ومن الطبيعى ان التوسع فى هذا النوع من الأوعية الادخارية يؤدي الى خفض كبير فى تكلفة تدبير الأموال وبالتالي امكانية تلك البنوك تخفيض سعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها. ويعد أمراً غير مقبولا أن يظل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى معتمداً على الودائع ذات الأجل الطويلة والاقتراض من البنوك التجارية بأسعار فائدة مرتفعة . إن الحجة التى يرددها الكثيرون بأن دخول بنك التنمية والائتمان الزراعى مجال الحسابات الجارية سوف يترتب عليه ايداع البنك لنحو ١٥٪ من رصيد الودائع لدى البنك المركزى دون فوائد وهو ما سيرفع من تكلفة التمويل هو قول غير علمى، اذ ان ذلك سوف يقابله زيادة فى حجم الودائع الجارية عديمة التكلفة وهو ما يستلزم دراسة هذا

الاسلوب دراسة علمية دقيقة ومعرفة حجم الزيادة المتوقعة في الحسابات الجارية وما يقابلها من زيادة في اعباء التمويل نتيجة ايداع النسبة المقررة لدى البنك المركزى، كما لايجب أن يغيب عن الأذهان ما يمكن أن يترتب على العمل في مجال الحسابات الجارية من تقديم خدمات مصرفية متكاملة لعملاء البنك وانعكاس ذلك على درجة ثقتهم فى البنك الذى يتعاملون معه . وقد يثار رأى آخر بأن هذه العملية تحتاج الى درجة عالية من الدقة والكفاءة فى تقديم خدمة الشيكات وهو أمر يندلج على درجة كبيرة من الغرابة ، إذ ان البنك يمارس حاليا خدمة الشيكات للأفراد المعنويين، وبالتالي فإن التعامل مع خدمة الشيكات للأفراد الطبيعيين سوف يتم بنفس الأسلوب وإن كان ذلك سوف يستلزم تطويرا وتوسيعا لحجم العمل الخاص ببعض الوحدات القائمة ضمن الهيكل التنظيمى للبنك. إن الدخول فى هذا المجال سوف يترتب عليه بكل تأكيد تخفيض تكلفة تدبير الأموال وبالتالي امكانية خفض معدلات الفائدة على القروض التى يقدمها البنك لعملائه .

ان مشكلة الضمانات المطلوبة والمغالاة فى هذه الضمانات تعد أحد المشاكل الحقيقية التى تواجه البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، كما ان إصرار الكثير من العاملين فى البنك على الضمانات العقارية دون ما عداها من الضمانات تعد أحد عناصر الطرد لعملاء البنك ، وعلى ذلك فإن اى سياسة إئتمانية واعية يجب ان تبنى على اساس تنويع اساليب الضمان وان تتناسب قيمة الضمان مع القرض المتحصل عليه، اذ ليس من المقبول ان تصل قيمة الضمان الى نحو أربعة أو خمسة أضعاف القرض المتحصل عليه، كما أن الاصرار على ضمانات الاراضى الزراعية يعد سببا رئيسيا فى استبعاد العديد من العملاء المرتقبين وتفضيلهم عدم التعامل مع البنك واللجوء الى مصادر تمويلية أخرى. وعلى ذلك يجب ان يعمل البنك على تطوير الضمانات المطلوبة والتخفيف من حدتها. ان تجربة البنك الوطنى للتنمية فى التعامل مع صغار الحرفيين واصحاب الانشطة الهامشية تعد مثالا يحتذى به

حيث يتم الاكتفاء بصورة بطاقة العميل الشخصية وتوقيعة على شيك بكامل قيمة القرض المتحصل عليه، ووجود ضامن شخصي آخر ان امكن ذلك.

وفى نفس الوقت فإن العمليات المصرفية الأخرى بخلاف منح القروض تعد مصدرا أساسيا للأرباح التي تحققها البنوك كما هو الحال بالنسبة لعمليات اصدار خطابات الضمان والقيام بعمليات تحصيل الشيكات وعمليات تحصيل وقطع الكمبيالات وخلافة من العمليات التي تدر دخلا للبنوك، ومن الخريب أن يظل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بعيدا عن كل هذه العمليات المولدة للدخل والتي لاتحمل البنك أى اعباء مالية.

ان مشكلة الضمانات سوف تصبح أكثر حدة بعد التطبيق الكامل لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، حيث أن أكثر من ثلث حائزى الاراضى الزراعية يحوزونها بالإيجار، وسوف يتحول هؤلاء الى غير حائزين أو حائزين لحيازات غير مستقرة الأمر الذى يستدعى ضرورة تقديمهم لضمانة للحصول على القروض المحصولية وهو ما يجب ان ينبه له البنك من الان وان يبحث عن اسلوب بديل للتعامل مع هذه النوعية من قدامى عملائه، والذين سوف يصبحون فى وضع لايمكنهم من الحصول على القروض المطلوبة لممارسة نشاطهم الزراعى فى ضوء ما هو معمول به من نظم ولوائح.

ان هناك فرصة كبيرة للتوسع فى نشاط البنك بشقية الاقراضى والادخارى فى مناطق الاراضى المستصلحة ، الا أن هذه المناطق تحتاج الى تطوير فى كل من اساليب منح القروض وأساليب جذب المدخرات ونوعية الأنشطة التى يتم تمويلها، وهو مايتطلب استحداث اساليب جديدة للعمل المصرفى فى تلك المناطق، كما يتطلب الاعتماد على نوعية متميزة من الموظفين الكفاء، مع اتباع اسلوب مختلف لتحفيزهم عن ذلك المتبع فى الوادى والدلتا مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المناطق التى يعملون بها.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة والتوصيات

يمكن لأي باحث في السياسات الاقتصادية والمالية، والنظام الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية في مصر أن يخلص إلى أنها تستند إلى العديد من الفلسفات والنظم المتباينة والمتعارضة التي تراكمت على مدى ما يقرب من قرنين من الزمان نتيجة لاستمرار تكرار التحول من نظام إقتصادي لآخر ومن سياسة لأخرى مع تغير الأفراد والقيادات المستولة عن ذلك النظام وفق ماتراه مناسباً من وجهة نظرها، أو في إطار الظروف والتغيرات والضغوط الدولية، وهكذا يمكن القول بأنه لا توجد إستراتيجية عامة ثابتة يتم في إطارها إدارة الاقتصاد المصري لتحقيق غايات وأهداف محددة. والائتمان الزراعي كغيره من أنواع الائتمان الأخرى يتم في إطار هذه الأوضاع، وكنتيجة هذه التغيرات والتقلبات فإن نظام الائتمان كثيراً ما يتعارض مع المعتقدات الأساسية الراسخة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وهكذا فإن أول ما تخلص إليه هذه الدراسة من توصيات هو ضرورة أن يكون هناك إستراتيجية عامة محددة وواضحة لإدارة الاقتصاد المصري تتفق مع المعتقدات الأساسية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع لا تتغير بتغير المسؤولين عن إدارة الاقتصاد القومي أو بالأساليب والسياسات والضغوط الدولية التي تبشرها الدول الغنية لتضمن استمرار إستنزافها لموارد الدول الآخذة في النمو بما فيها مصر، وأن تكون هذه الاستراتيجية معلومة لكل قطاعات المجتمع.

ولقد أظهرت هذه الدراسة في أكثر من موضع أنه على الرغم من أن تمويل الانتاج الزراعي يعتبر أحد أهم المشاكل التي تواجه الأنشطة الزراعية ككل فإن الائتمان الزراعي كغيره من أشكال الائتمان المصرفي الأخرى يستند إلى نظام الفائدة، حيث تقدم المؤسسات المالية المختلفة القروض للزراع في إطار مبادئ النظام الرأسمالي البحتة، قروض مضمونة وقد يكون لها حقوق إمتياز مع فائدة محددة، ذلك أن هذه المؤسسات وفي مقدمتها البنوك تراعى ضرورة توافر الاعتبارات الثلاث التالية عند تقديم القروض.

أ - التغطية الكافية للقروض - الضمانات العينية أو الشخصية أو غيرها.

ب - مقدرة المقترض على السداد.

ج - تحقيق معدل ربحية مناسب من وراء القرض.

ومن المعروف أن النشاط الزراعي يتأثر بعوامل خارجية حادة في مقدمتها العوامل المناخية وطبيعة الانتاج الزراعي، وفي إطار نظام الائتمان القائم المذكور تظل المؤسسات المالية بعيدة عن كافة أشكال المخاطرة الناجمة عن هذه العوامل ويتحمل بها المزارع وحده مع ضمان حقها كاملاً دون إنتقاص، الأمر الذي يدفع الدولة إلى التدخل من حين لآخر لرفع المعاناة عن الزراع، فالحكومة المصرية

بدأت منذ أكثر من قرن من الزمن التدخل فى مجال الائتمان الزراعى وماتزال لمساعدة الزراع وتطوير قطاع الزراعة وذلك من خلال:

* إقراض الزراع بصورة مباشرة كما تم خلال عامى ٩٦ - ١٨٩٧ حيث قامت الحكومة بتقديم السلف مباشرة إلى صغار الملاك والمستأجرين، كما أنشأت الاحتياطى الزراعى الحكومى عام ١٩٢٩ لمنح السلف للمزارعين، ودعم الهيئات التى تعمل فى مجال تحسين الشئون الزراعية والصناعات المرتبطة بها، وتمويل التدابير التى ترى الحكومة إتخاذها فى الأزمات الاقتصادية الخاصة بالحصائل الزراعية، حيث خصصت لهذا الغرض ٤ مليون جنيه.

* دعم المؤسسات المالية المانحة للائتمان الزراعى والمشاركة فى إنشائها، حيث أسست البنك الأهلى المصرى الذى بدأ العمل بالفعل منذ عام ١٨٩٩ وكان من بين مهامه إقراض الزراع قروضا قصيرة الأجل للنفقات الزراعية وتدير إحتياجاتهم من البذور والأسمدة وغيرها، كما قدمت للبنك ربع مليون جنيه للاستمرار فى تقديم السلف الزراعية، ثم شجعت قيام البنك الزراعى المصرى عام ١٩٠٢ كبنك متخصص لتمويل العمليات والأنشطة الزراعية، حيث مر هذا البنك بعدة مراحل ليصبح اليوم بنك التنمية والائتمان الزراعى والذى يمكن إجمال المهام الأساسية له فيما يتعلق بالائتمان الزراعى فى:

- تقديم السلف والقروض الزراعية.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية.
- الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى وتوفيرها للمزارعين.
- دعم ومساعدة المنشآت التى تعمل فى مجال الزراعة.

وهكذا قامت السياسة الائتمانية فيما يتعلق بالائتمان الزراعى منذ البداية على أساس دعم وتشجيع الحكومة لعمليات إقراض المزارعين، حيث إستمرت هذه السياسة وتوالى دعم الدولة لعمليات الإقراض الزراعى سواء العيى أو النقدى منه وتسهيل شروط ومراحل الحصول على ذلك الائتمان حتى أصبح هناك ما يمكن أن يعتبر نظاما إئتمانيا متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية.

وفى إطار التغيرات الهيكلية الجارية فى النظام الاقتصادى فى مصر فقد بدأت الدولة فى الانسلاخ من هذه السياسة وترك قوى السوق تلعب دورها فيما يتعلق بالائتمان الزراعى، حيث بدأ بنك التنمية والائتمان الزراعى فى التخلص عن الاضطلاع بالدور الرئيسى فى مجال تمويل تداول مستلزمات الانتاج الزراعى والحصائل الزراعية بصورة مباشرة فى إطار إستراتيجية مدتها خمس سنوات بدء من عام ١٩٩٠/٨٩، واعتبارا من عام ١٩٩٣/٩٢ أصبح التعامل فى كافة مستلزمات

الانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية مفتوحا بكامله أمام التعاونيات والقطاع الخاص على حد سواء ، ولقد صاحبت تطبيق هذه السياسة مشاكل عديدة فى الواقع العملى كارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج واحتكارها من قبل تيار المتعاملين فيها، بل واختفاؤها... إلى غير ذلك، الأمر الذى دفع الدولة إلى التراجع عن قرارها بتخلى بنك التنمية والائتمان الزراعى عن التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى. وهو موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة ومستغيضة حيث وقع ذلك بعد أن إنتهى الجزء الأكبر من هذه الدراسة.

وهكذا فإن الحكومة ومنذ أكثر من قرن ونصف من الزمن قد أقحمت نفسها فى هذا المجال بصورة مباشرة ولم تعد قادرة حتى الآن على الخروج منه، ومما لاشك فيه أن الاضطلاع الجيد للدولة بوظيفتها كإدارة التخطيط والتنسيق والتوجيه والرقابة والمتابعة من الممكن أن تكفل إنتظام وسلامة عمليات الائتمان الزراعى ويحد من طغيان القطاع الخاص من جهة وسوء الادارة الحكومية للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من كل ماسبق فإن نظام الائتمان الزراعى القائم يعتبر من جهة مجحفا للغاية ومن جهة أخرى معوقا للتنمية التى لايمكن أن تتحقق إلا من خلال مزارع لايعانى أو يحس إجحافا وآمن مطمئن تجاه المخاطر العديدة التى يتسم بها نشاطه، ومن ثم فإن علينا أن نجد نظاما أفضل للائتمان بوجه عام وللائتمان الزراعى على وجه الخصوص يتحقق من خلاله الاستقرار والتنمية فى قطاع الزراعة. وفى هذا الصدد فإن نظام المشاركة يعتبر أفضل النظم التى يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الرائد الهام، فهو يتمشى ومعتقدات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع ويحقق العدالة فى توزيع المخاطر والأمان للمزارعين، ومما لاشك فيه أن هذا النظام يمكن أن يتحقق بشكل أو بآخر وأنه يمكن أن يواجه العديد من المشاكل، ولكنه سوف يحقق العدالة والأمان للزراع والمؤسسات المالية على حد سواء، ويرفع من معدلات التنمية والاستقرار فى قطاع الزراعة.

وكذلك فإن تبعية بنك التنمية والائتمان الزراعى (باعتباره البنك المسئول عن الائتمان الزراعى والتعاونى) لوزارة الزراعة أمر ليس له مایبرره، بل إنه يؤدى فى الكثير من الأحيان إلى خلق نوع من السيطرة والاحتكار التى لها آثارها السلبية على عملية الائتمان الزراعى ذاتها، وتجاهل التعليمات التى ينفذها البنك فى الكثير من الأحيان للكثير من قواعد العمل المصرفى، كما أن تخصيص بنك بذاته للائتمان الزراعى ودعمه للعمل فى هذا المجال قد حد وضيق منه وحصره فى إطار إمكانيات وسياسات البنك المذكور ودفع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الابتعاد عن الدخول فى هذا المجال.

ولقد إتضح من تحليل الائتمان الزراعى تطور مفهومه وتوجهه نحو الشمولية، حيث إتسع نطاقه وتزايد المستفيدين بالتمويل الزراعى بما يعنى تحوله نحو التمويل الريفى كمفهوم أشمل وأوسع، وبالتالي تغطية مختلف الأنشطة والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة، ومن ثم تحول وظيفة ذلك الائتمان من وظيفة تمويلية إلى وظيفة تنمية.

فلقد أصبح لبنوك القرى دورها التنموى الملموس بالإضافة إلى وظيفتها المصرفية بما تتميز به من الانتشار والتواجد فى المجتمع الريفى ومن ثم المقدرة على وضع خطط الائتمان وتمويل التنمية الزراعية والاجتماعية والخدمات المختلفة المرتبطة بالنشاط الزراعى، وعلى هذا فإنه سوف يكون من المفيد أن يتم توجيه قروض بنوك القرى لخدمة التنمية الريفية من خلال:

- إيجاد نظام إئتمانى غير مجحف بالنسبة للمقترضين.
- إرتباط التمويل الريفى سواء فى المدى القريب أو البعيد بالأهداف التى يرتبط بها القطاع الزراعى.
- قيام بنوك القرى بتمويل ومساعدة القطاع الخاص لدعم دوره فى تحمل أعباء التنمية.
- إدخال برامج النظم الحديثة للمعلومات التى تمكن بنوك القرى من توجيه قروضها بما يحقق التنمية الريفية الشاملة.

ولما كان بنك التنمية والائتمان الزراعى من أهم الأجهزة التى قدمت خدماتها للقطاع الريفى حيث تمثلت فى الخدمات الزراعية بصفة أساسية من حيث التمويل والتسويق وفقا للسياسات الحكومية المتبعة فى ذلك الوقت، ومن ثم كان ومازال للاتصال المباشر للبنك بسكان الريف أهمية يمكن الاعتماد عليها فى إحداث تغيرات مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتمويلية، وقد إهتمت الدراسة بالبحث أو محاولة تلمس الدور الاجتماعى للبنك فى حياة سكان الريف. وما إذا كان ذلك الدور مباشرا أو غير مباشر، ومؤثرا أو هامشيا، وذلك فى إطار تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى جنبا إلى جنب مع التطوير الاقتصادى والتمويلى المتوقع فى ظل إعادة الهيكلة.

وقد أجريت دراسة ميدانية لأغراض هذا الجزء من البحث لجمع البيانات والمعلومات اللازمة عن طريق المقابلة الشخصية بإستخدام إستقصاء تم تصميمه لهذا الغرض مع الأخذ فى الاعتبار مدى كفاية العوامل المحددة كنوع من الاستكشاف، فهى أقرب مايكون إلى الدراسة الاستطلاعية، وكانت العينة موزعة على عدد من المحافظات وفقا للاعتبارات الواردة بالدراسة، وقد أخذت النتائج من ١٧٢ مفردة أو مقابلة ناجحة.

ولقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتبين أن الدور الاجتماعي للبنك فى الماضى يصعب التحقق منه ومن ثم يصعب قياسه إلى درجة كبيرة. وإن كانت بعض مظاهره وآثاره بادية فى المجتمع الريفى، ومنها استخدام القروض المالية فى الانفاق على بعض الاحتياجات الاجتماعية مثل الزواج والعلاج ... وغيرها. كما أوضحت الدراسة الميدانية أن نشاط بنك الائتمان الزراعى فى أغلب الظن كان مقصورا على نشاط القطاع الزراعى بصفة خاصة، وأن ذلك الدور قد حقه وأحاط به الكثير من شكوك المتعاملين معه فيما يتعلق بالأهداف والغايات النهائية للتعامل معه، وهل كانت لصالح الفلاح؟ أم البنك؟ أم القطاع الزراعى؟ أم الاقتصاد المصرى ككل؟

ولقد أوضحت الدراسة أن نشاط البنك وإن كان بارزا فى مجال النشاط الزراعى الانتاجى والتسويقى بصفة أساسية، إلا أن الفلاح كان ينتظر السلف المالية للبنك فى هفة فقد كانت تعنه على مطالب الحياة الأخرى وهى فى أغلبها احتياجات اجتماعية وكان هناك شبه إجماع على ذلك من أفراد العينة، أى أن البنك وكما بينت الدراسة أيضا كان بمثابة الركن الرئيسى الذى يركن إليه الفلاح فى توفير السيولة المالية اللازمة لمعاملاته فى شتى نواحي حياته. وقد إنتهت الدراسة إلى أهمية تطوير دور البنك فى مختلف مجالات التنمية الريفية دون إهمال للجانب الاجتماعى فى حياة سكان الريف المصرى.

وفى إطار الأفاق المستقبلية لدور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى ضوء التعديلات الهيكلية للاقتصاد المصرى، فإن أهم التعديلات ذات التأثير المباشر على نشاط البنك قد تمثلت فى خروج البنك من تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى، وكانت تعتبر مصدرا لنحو ٤٨٪ من إيراداته، فضلا عن إلغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية، وبذلك فقد البنك الميزة النسبية بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى مثل البنوك التجارية، إضافة إلى تمتع الأخيرة بدرجات متميزة من الخدمات المصرفية. ومن ثم كان لخروج البنك من التعامل فى مستلزمات الانتاج وإلغاء الدعم على فوائد القروض الزراعية آثار سلبية على نشاط وإيرادات البنك. كما أن تحرير العلاقة الايجارية بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية قد ساهم أيضا فى زيادة مشكلات البنك، ففى ظل التشريع الجديد، فإن العلاقة الايجارية سوف تتسم بعدم الاستقرار. كما يجب الإشارة إلى الآثار التى ترتبت على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى قطاع الزراعة وتركها لقوى العرض والطلب فى السوق المصرفية مما دعى البنك إلى رفع الفائدة على ودائع العملاء.

لقد بينت الدراسة أن كل هذه التعديلات والسياسات قد أثرت على أداء البنك وأظهرت الحسابات الختامية للبنك تدهورا كبيرا فى معدلات الربحية، وهو ما يندرج باحتمالات تعرض البنك

- لخسائر مؤكدة فى السنوات المقبلة. ولذلك حرصت الدراسة على تناول عدد من الاتجاهات المستقبلية الواجب على البنك إتباعها للحد من الآثار السلبية للتعديلات الهيكلية المشار إليها، وكان من أهمها:
- أن يدخل البنك فى تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية فى القطاع الريفى.
 - أن يتجنب الدخول فى المشروعات التى لا تحقق تدفقا ماليا مثل المشروعات ذات العائد الاجتماعى، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسة الميدانية التى بينت هامشية الدور الاجتماعى للبنك فى السنوات السابقة.
 - الاستفادة من العمالة الثرائدة بالبنك فى مجالات الترويج والتسويق المصرفى.
 - محاولة الاستجابة للمطلب المصرفى الفعلى على القروض وليس العمل على أساس توجيه العرض، أو عرض ما هو متاح لدى البنك.
 - الوضع التنافسى الجديد يفرض على البنك تطوير وتحديث أساليب العمل المصرفى كمحاولة لاعادة بناء الثقة بين البنك والعملاء.
 - أن زيادة حجم النشاط الاقراضى قد يؤدى إلى خفض تكلفة التمويل.
 - يجب تنويع أساليب الضمان مع تناسبها وقيمة القرض حتى لاتستمر الضمانات أحد عناصر الطرد لعملاء البنك.

مراجع الدراسة

- (١) أحمد محمد أبو الغار "الائتمان الزراعى والتجارى" مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٦٩.
- (٢) مراد محمد على وعبد الحكيم شطا "الائتمان الزراعى والتعاونى - الفكر والتطبيق مطبعة هنركو، القاهرة ١٩٩١.
- (٣) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى "دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى مشروعات التنمية* مؤتمر دور البنوك فى التنمية فى مصر" نقابة التجارىين، القاهرة، مارس ١٩٨١.
- (٤) فؤاد مرسى (دكتور) "التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ - ١٩٧٥" المعهد العربى للتخطيط بالكويت، أكتوبر ١٩٧٨.
- (٥) الجريدة الرسمية - أعداد مختلفة.
- (٦) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - إدارة التسليف، قطاع التخطيط والتنظيم، مكتب نائب رئيس مجلس الادارة - منشورات وكتب دورية مختلفة.
- (٧) الحسابات الختامية والميزانية وسجلات الاحصاء للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لسنوات مختلفة.
- (٨) الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا "تقرير خبراء تطوير مناهج الاقتراض الزراعى فى الجامعات المصرية" ١٩٩٢.
- (٩) المكتب الاقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال إفريقيا "التمويل الزراعى" مرجع للتدريس فى الجامعات العربية ١٩٩٥.
- (١٠) وزارة الزراعة - العلاقات الاقتصادية الدولية "التمويل الزراعى ودور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية فى مصر" القاهرة ١٩٨٩.

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية.
(ديسمبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(يوليو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.
(ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية.
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهة (١٩٧٥-١٩٧٠/٦٩).
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦)
(اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين.
(فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على

السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

- والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)
- (٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (اكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبر ١٩٨٨)
- (٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)
- (٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبراير ١٩٨٩)

- (٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) إدارة الطاقة في مصرفى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وأفاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

- (٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقترح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى -
المرحلة الأولى.
(يناير ١٩٩٣)
- (٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى
(فبراير ١٩٩٣)
- (٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر
(مايو ١٩٩٣)
- (٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات
ميزان المدفوعات المصرى
(مايو ١٩٩٣)
- (82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.
- (٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية.
(نوفمبر ١٩٩٣)
- (٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية.
(ديسمبر ١٩٩٣)
- (٨٥) اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية.
(يناير ١٩٩٤)
- (٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى"
(يونيو ١٩٩٤)
- (٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام).
(سبتمبر ١٩٩٤)
- (٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية.
(سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
(سبتمبر ١٩٩٤) بمصر (مجلدان)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها. (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى. (يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيو ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية
(دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

- (١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية
بمحافظة الحدود.
(مايو ١٩٩٦)
- (١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات
تطويره.
- (١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية:
المتطلبات والسياسات
(سبتمبر ١٩٩٦)
- (١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات.
(اكتوبر ١٩٩٦)
- (١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات
المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)
(نوفمبر ١٩٩٦)
- (١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر
(دراسة حالات)
(ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٧) الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فى مصر
(ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية
ومواجهة مشكلة البطالة
(مارس ١٩٩٧)